



وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المنامة- مملكة البحرين - 6-7 نوفمبر 2019

السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

شارع محمد علي عقيد - المركز العمراني الشمالي

ص. ب. 1120 - حي الخضراء 1003 - الجمهورية التونسية

الهاتف: 70 013 900 (216+) - الفاكس: 71 948 668 (216+)

العنوان الإلكتروني: alecso@alecso.org.tn

الإنترنت: www.alecso.org.tn

السياسة التعليمية ودورها في تحقيق
الهدف الرابع من أهداف التنمية
المستدامة، التعليم 2030

رؤية تحليلية

إعداد

د. سعود هلال المحربي

وكيل وزارة التربية - دولة الكويت

المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

2019



المحتويات

السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

5 _____ مدخل

7 _____ إشكالية العلاقة بين السياسة والتعليم

8 _____ 1. الأصول السياسية للتربية

16 _____ 2. التربية السياسية

20 _____ 3. السياسة التعليمية جزء من سياسة الدولة العامة

تطوير السياسات التعليمية في الوطن العربي

31 _____ أولاً: جهود الدول العربية في مجال السياسات التعليمية

33 _____ ثانياً: تقييم سياسات الدول العربية التعليمية

34 _____ ثالثاً: بناء وتطوير السياسات التعليمية في ضوء الواقع وتحدياته

السياسات التعليمية وتحقيق الهدف الرابع

39 _____ 1. فهم مضمون الهدف الرابع

40 _____ 2. مراجعة السياسات التعليمية المرتبطة بالهدف الرابع وتطويرها

41 _____ 3. المشاركة الشعبية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2003، 171)

43 _____ 4. تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع

68 _____ **المراجع**



السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

مدخل:

يقول الفيلسوف الألماني (إيمانويل كانت) "ثمة اكتشافان إنسانيان يحق للفرد أن يعدّهما من أصعب الأمور، وهما فنّ حكم الناس وتربيتهم" مؤكّداً بذلك على مسألتين الأولى أهميتهما كنظامين أساسيين (السياسة والتعليم)، والثانية العلاقة المتّصلة والمتجذّرة بينهما، وبالتالي حتم ذلك على كلّ المشتغلين في المجالين العمل على تحقيقهما بشكل متلازم، ومن هذه الأهمية أيضاً برزت السياسة التعليمية وأهميتها وإعدادها، ولكن هذا يتطلّب عقولاً مفكّرة ومدبّرة، ترسم وتخطّط وتدرك كلّ المعطيات حتّى تستطيع بناء سياسة تعليمية واضحة المعالم، تعكس واقع الدولة وتطلّعاتها في تطوير التعليم.

وقد دلّت التجارب التربوية في جميع دول العالم على أنّ نجاح تطوير التعليم وإصلاحه يقوم على فعالية السياسة التعليمية ووضوحها، لأنّها من سيقود العمل والتخطيط التربوي بنجاح وفعالية كبيرة، بل نكاد نجزم أنّ تعثّر الإصلاح يعود في غالبه إلى الخلل في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها.

اليوم والدول العربية تتطلّع، إلى تحقيق غايات التنمية المستدامة وأهدافها وفي طليعتها يأتي الهدف الرابع، وكان لا بدّ من البحث عن آليات عمل رصينة ودقيقة، تساهم في تحقيقه، فعلى الرغم ممّا قامت به الدول العربية من خطوات وجهده واضح في هذا المجال، إلّا أنّنا لا زلنا نشعر بحاجتنا إلى آليات عمل أكثر سرعة وفاعلية، لذلك كان هذا هو الهدف من الورقة، والتي سنتناول:

- إشكالية العلاقة بين السياسة والتربية.
- تطوير وبناء السياسة التعليمية في الوطن العربي.
- إعداد سياسات تعليمية تحقّق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

تأتي أهمية هذه الورقة في كونها تتناول موضوعا ذا أهمية قصوى، ونعني بذلك تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحاجة الماسة لمعالجة موضوعات السياسة التعليمية والعمل على تجويدها، فالأول متطلب وطني ودولي مرتبط بتطوير التعليم وله مؤشرات وتقارير دولية لأنه يحمل أطرا كبيرة لتحسين التعليم وفق منظومة فكرية متكاملة ومتسقة، والثاني إعادة النظر في تقييم السياسات التعليمية في اتجاه تكييفها بما يساعد في تحقيق الهدف الرابع.

من جانب آخر كان التركيز، في معظم الأدبيات، على الغايات والأهداف ومن ثم المؤشرات وبذلك أصبحت المنطقة بينهما ملتبسة المفاهيم تشتت الاتجاهات، لذلك فنحن نسعى إلى توضيح كيفية تحقيق الهدف الرابع باستخدام سياسات تعليمية واضحة المعالم، وفي الوقت نفسه نسعى لتكوين رؤية عربية متقاربة إن لم تكن موحدة حول وسائل تحقيق الهدف الرابع.

وقد ركزنا في هذه الورقة على مفهوم التأصيل الفلسفي العميق، على جدلية العلاقة بين السياسة والتربية إيماننا منا بأنّ الفهم دائما يأتي من الجذور والنظر للتعليم من خلال العوامل المؤثرة في تشكيله سواء من خلال البناء أو المضمون، لأننا سنتجاوز بذلك المفاهيم المضطربة حول جدلية العلاقة بين السياسية والتعليم، فهناك من يرفض أو يتحفظ على هذه العلاقة وبالتالي أصبح هناك تفسير خاص لها، وهناك من يقبل هذا المنطق ويعمل وفقه أي الإقرار بتلك العلاقة. إذن فالموضوع ليس دراسة استقصائية نقدية أو مقارنة، بقدر ما هو تفكيك للأفكار وترتيبها وإعادة صياغتها لا سيما أنّ الأدبيات كبيرة في هذا المجال ولا نحتاج للتضخيم والزيادة غير المجدية، فالمطلوب استكمال الجهود السابقة وتعديل أو تطوير ما هو بحاجة للتطوير.

وتناولنا بعد التأصيل الفلسفي بناء السياسات التعليمية في الوطن العربي وتطويرها، ثم كان لا بدّ من وضع تصوّر حول آليات بناء للسياسة التعليمية، وفقا للأسس العلمية المتبّعة بعيدا عن الإطالة في هذا الجانب، على اعتبار أنّها خطوات منطقية عملية، وحاولنا اختيار تلك الآليات من خلال أدبيات كثيرة، ساعدت وبشكل كبير على إيجادها وبنائها.

وستتناول في الجزء الأخير من الورقة، السياسات التي يحسن اتباعها لتحقيق الهدف الرابع، وهو بيت القصيد في هذا العمل، وذلك بتناول كلّ غاية من تلك الغايات وفهمها وتفسيرها،

محاولين ربطها بالسياسة التعليمية المناسبة لها والمتصلة بها بشكل عضوي، لأننا نكرّر دائماً أنّ الغايات والأهداف دائماً تكون معلّقة وغير ذات فاعلية إن لم ترتبط بسياسات عملية واضحة المعالم بالإمكان صياغتها وتنفيذها وتقييمها، ثمّ تناولنا التوصيات اللازمة لتنفيذ التصرّو المقترح.

إشكالية العلاقة بين السياسة والتعليم

من المسائل التي تثار دائماً في المجال التربوي، مسألة التقاطع بين السياسة والتعليم، والحدود الفاصلة بينهما ومدى التشابك والتداخل حجم التأثير المتبادل بينهما، لذلك نجد أنّ هناك من يرى أنّ التعليم مهما كانت أبعاده فإنّه يبقى له طابعه ومقاصده السياسية، ولكل دولة أهداف تريد أن تحقّقها من خلال التعليم، بل إنّ غاية مشروعة وحق للدولة قد لا ينازعها أحد عليه بالإضافة إلى أنّ السياسة التعليمية تتضمّن بداخلها مغزى سياسياً، لأنّها تهدف من خلاله إلى إعداد المواطن الصالح.

ومن جانب آخر هناك من يرى أنّه من غير المنطقي أن يكون التعليم، مشروعاً مفتوحاً للسلطة لكي تقنّن التعليم وتقدّمه بالشكل الذي تريده، وبذلك حدّدت مخرجات التعليم، وعليه يجب ألا يخرج دور الدولة عن رعاية التعليم والإنفاق وتسيير الأمور التي تدعم التعليم، وهذا يحتمّ عليها أن تسعى لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، حتّى يصل التعليم لقطاعات الشعب كافة، متحمّلة بذلك كلّ ما من شأنه أن يرتقي بالتعليم ويجعله متاحاً وشاملاً للجميع. وبعيداً عن الجدل حول هذه الإشكالية، فمن المؤكّد أنّه لا يمكن فصل السياسة عن التعليم بأيّ شكل من الأشكال، وهذا يرجع للتقاطعات الكبيرة والمتداخلة بينهما، فكلّ دولة لها نظام سياسي تختصّ به له أهدافه وتطلّعاته، ولا شكّ أنّها تنظر للتعليم كفضاء كبير لتحقيق تلك الأهداف.

ولكن قد تحدث إشكالية في فهم العلاقة بين السياسية والتربية والتعليم، عندما يحصل خلط بين مفهوم السياسة التعليمية و ما يسمّى “تسييس التعليم” وهو عمل يقصد به استغلال التعليم لتحقيق غايات سياسية قد تلحق الضرر بالنظام السياسي أو الاجتماعي وبالوحدة الوطنية.

وإجمالاً يمكن القول بأنّ السياسة ترتبط ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بالتربية من خلال المفاهيم الآتية:

1. الأصول السياسية للتربية:

تستند التربية بطبيعتها إلى مجموعة من الأصول تحدّد شكلها ومضامينها وأبعادها، وهذا يرجع أيضاً إلى أنّها عملية إنسانية لا تتمّ في فراغ، لذلك نجد تلك الأصول تشمل جميع الجوانب المعرفية منها: الفلسفية والاجتماعية والنفسية والدينية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ومن هنا نقول إنّ السياسة بشكل عامّ تمثّل أحد أهمّ مرتكزات التربية، وإنّ العلاقة بينهما علاقة عضوية ومؤثرة بشكل كبير، فكلّ منهما يؤثر بالآخر.

وتنشأ الأصول السياسية للتربية بتفاعل النظام السياسي بالتربية، فكلّ دولة لها نظام سياسي أيّ كان شكله (ملكي، جمهوري،.....) ويسودها نمط من العلاقات والممارسات السياسية، والحقوق السياسية وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة بالسياسة، مع الأخذ بالحسبان أنّ الفكر السياسي يتربط بايدولوجيا سائدة تميّزه أو تجعله يختلف عن غيره، وبالتالي ينعكس ذلك كلّ على نظام التعليم، ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

علاقة الايدولوجيا السياسية بالتربية:

الأصل اللغوي لكلمة ايدولوجيا جاء من اللاتينية، وهي تتكون من مقطعين هما Idea ويقصد بها الفكرة والثاني Logos وتعني العلم، وبذلك فهي علم الأفكار أو الفكرة، ويُقال أنّ أول من استخدمها الفيلسوف الفرنسي (دستوت دي تراسي 1754 - 1836) وكان تركيزه على الأساس التجريبي والإحساس كمصدر للأفكار في ضوء نظرية جون لوك في المعرفة (ايكن، 1982، 11) ولم يتوقّف عند المعنى الظاهري للمفهوم بل توسّع به وقرن به المواقف المجتمعية والجانب الحضاري والثقافي وكلّ ما من شأنه التأثير في الفكر الإنساني باعتباره في حالة تطوّر وتغيّر.

وإذا تجاوزنا المفهوم ومضامينه والشروح الطويلة حوله وسلّمنا بأنّ الايدولوجيا نمط من الأفكار أو أنّها ذات طابع فكري وحياتي يتمّ في وسط اجتماعي ويعكس المركّبات الثقافية والسلوكية والبنى المعرفية ممّا يؤثّر في النظم الاجتماعية والتي منها النظام السياسي والتربوي، وبطبيعة الحال قد تختلف الايدولوجيا من مجتمع إلى آخر أو حتّى داخل المجتمع الواحد، فهي كذلك قابلة للتغيّر أو التغيير وفقاً للحراك التاريخي والمجتمعي.

ترتبط كل من الايدولوجيا السياسية والتربية بعلاقات متصلة متبادلة التأثير فالأيدولوجيا السياسية تشكل ماهية النظام وفلسفته وأهدافه وكل ما يتعلّق بالنظام التربوي، ومن جانب آخر تؤثر التربية في حراك الايدولوجيا وتغيّرها وتشكيلها، وهذا ما يجعل بعض السلطات السياسية تركّز على التعليم بشكل كبير أو تلجأ إلى التربية لتحقيق تطلّعاتها والتي منها على سبيل المثال إيجاد التكامل بين طبقات المجتمع لأنّ التربية في كلّ المجتمعات تقوم، بما تملكه من وسائل، بدمج الأجيال الجديدة في المجتمع معها بعضها البعض. (دوفرجه، د. ت، 241)، كما يرى البعض أنّ الايدولوجيا سواء كانت واضحة أم غير واضحة فهي أساس السياسات التربوية، كما أنّ نشاط المؤسسات المخصّصة لتحديد أبعاد هذه السياسات لا يستكمل معناه الفعلي إلاّ في ضوء هذه الايدولوجيا. (لوگران، 1990، 27).

وإذا توقّفنا عند الايدولوجيا والأهداف التربوية التي ترتبط بغايات النظام السياسي ومقاصده وتوقّعاته وما يريده من النظام التعليمي، نجد أنّ أول صورة تأتي دائماً إلى المخيلة هي الشخصية الوطنية والقومية التي يسعى الساسة إلى تحقيقها كمخرج للعلمية التربوية بشكل عامّ، وعندما نقول الشخصية الوطنية والقومية فهذا يحيلنا لما تتمتع به من سمات تعكس فلسفة المجتمع بكلّ ما تحمله من فكر وقيم واتجاهات وسلوك، وبذلك سنلاحظ اختلاف الشخصية الوطنية والقومية من مجتمع إلى آخر والتمايز والفروق بين مكوّنات نظامها التعليمي، حيث تختلف في حالة الأنظمة الديمقراطية القائمة على الحرية والمشاركة والمساواة عنها في حالة الأنظمة التسلطية والتي تقوم على الطاعة العمياء وتسخير البشر، والتي كان منها النظام التعليمي القائم في إيطاليا إبّان حكم موسوليني وألمانيا عندما كانت في قبضة هتلر، حيث اتخذ موسوليني ومعاونيه بعض المفكرين المدارس وسيلة لنشر المبادئ الفاشية، وبالطريقة والأسلوب ذاته اعتمد هتلر أهداف تربوية تسعى لإيجاد دولة عنصرية عسكرية (عبيد، 1979، 30).

كما أنّ الشخصية الوطنية والقومية التي تسعى الأنظمة إلى تشكيلها تعبّر بطبيعة الحال عن رؤية مستقبلية تستند إلى عوامل وأسس تؤثر بها بل إنّها هي التي تجعلها قائمة ومن تلك العوامل ما ذكره كلّ من جون كيرمر وجورج براون الآتية:

1. الشعور بالوحدة الوطنية.
2. الحالة الاقتصادية للدولة.
3. المعتقدات والتقاليد.
4. وجود الفكر التربوي التقدمي.
5. مشكلات اللغة.
6. الاتجاهات السياسية.
7. موقف المجتمع من التعاون والتفاهم الدوليين.

نماذج فلسفية تربوية:

تناول العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين جمعوا بين السياسة والتربية بشكل متكامل، بل أقاموا بناء متكاملًا أبرزوا من خلاله شكل التربية المطلوبة ومحتواها وفقا لرؤاهم السياسية، ومن هؤلاء:

• أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م):

تشكّل آراء أفلاطون السياسية رافدا أساسيا من روافد الفكر السياسي الإنساني، وذلك لما تركه من آثار مكتوبة كانت ولا زالت محطّ اهتمام الباحثين في مجال الفلسفة والسياسة والتربية والأخلاق من هنا يمكننا القول بأنّ الفكر السياسي لأفلاطون كان موجّها للنظرية التربوية من خلال نظريته وفهمه وتفسيره للنفس الإنسانية، حيث يرى أنّها تنقسم إلى ثلاث قوى هي العقل والحماسة والشهوة، وفي ضوء هذا التقسيم نظر للمجتمع وفق ثلاث طبقات، فالنفس العاقلة خاصّة بالحكام والنفس الحماسية للمحاربين والعسكر أمّا النفس الشهوانية فهي ترتبط بالمزارعين والحرفيين والعَمال.

ومن خلال هذا التقسيم الطبقي والذي أسهب فيه بتوسّع وتفصيل بالغ الدقّة والتصوير، برزت أفكار أفلاطون التربوية التي صاغها بهذا الشكل لتتلاءم مع شكل الدولة الذي افترضه، أي أنّ انعكاس التربية كنقطة أساسية على التقاطع بين التربية والسياسة.

وبصورة عامّة يمكن تحديد هذا التقاطع والتبادل بين السياسية والتربية لدى أفلاطون كالآتي:

- إن مفهوم التربية لديه يقوم على الطبقية، أي النظر إلى الأفراد من خلال الصفات التي حدّدها وما تمّت الإشارة إليه آنفاً، وبذلك وضع لكل طبقة مناهج وأساليب خاصّة تؤدّي وظائفها بشكل منظم وتعمل لاكتمال التربية والنضج لدى كلّ طبقة من الطبقات.
- تميّز نظريته إلى المساواة بين الرجل والمرأة، وبذلك أتاح لها حقّ التعلّم وهذه تُعدّ بداية رائدة لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بعيداً عن فهمه الطبقي والذي قد يكون به إخلال بهذا المبدأ.
- جعل التعليم مسؤولية الدولة فهي التي ترعاه وتدفع أجور العاملين فيه، وهنا نجده يجعل التعليم جزءاً من واجبات السلطة السياسية، ممّا يعكس بروز الجانب السياسي للتربية لديه.
- ربط بشكل عضوي بين سياسة الدولة وقيامها وبين التربية وفعاليتها وصلاحها، ممّا جعله يُرجع فساد المجتمع والخلل الذي يصيب الدول إلى فساد النظام التعليمي، وبذلك فكلاهما يرتبط بالآخر أي النظام التربوي والنظام السياسي، بل إنّه عزا فساد النظام السياسي وضعفه في عصره إلى انحطاط التربية (رضا، 1979، 123).
- نتيجة لفكرة وجوب سيطرة الدولة على التعليم كما يرى، نستنتج من ذلك مبدأ إلزامية التعليم فق أصبح حقاً من حقوق المواطن وواجباً تفرضه مسؤولية الدولة عليها بحيث تقدّمه لأفرادها لتحقيق غاية الفضيلة والأخلاق والمواطن الصالح.
- وبسبب تصنيفه للمجتمع والذي يشكّل البناء الأساسي للدولة نجده أعلا من قيمته العقل وكلّ ما من شأنه تقوية مداركه خصوصاً أنّه يعدّ رائداً من رواد الفلسفة المثالية، وبذلك أصبحت التربية عقلية محضة وذلك على حساب الجوانب المهنية والحرفية، وهذا ينسجم مع رؤيته الخاصة للنفس الإنسانية والحفاظ على الصفوة ومكوّناتها.
- كان يرى في التعليم وسيلة لإصلاح الأفراد، وعن طريقه يستطيع الحاكم تكييف الطبيعة البشرية، وهو ما يؤدّي إلى وجود دولة متجانسة، فتكون الدولة حينئذ عبارة عن منظّمة تعليمية، كما أنّه إذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا حلّ كلّ الصعوبات، وهذا ما جعل روسو يقول عن كتاب الجمهورية بأنّه أعظم ما كتب عن التعليم على الإطلاق. (سباين، 2010، 107).

وفي ضوء هذا التقاطع يرى أفلاطون أنّ التربية تسعى لتحقيق الأهداف الآتية (كرم، 1959، 66):

- تحقيق وحدة الدولة وتنمية الروح الجماعية.
- تنمية المواطنة الصالحة وتعزيزها.
- رفع قيمة العقل وتربيته.
- تنمية الإحساس بالجمال والمحبة والخير.
- تحقيق التناسق في شخصية الإنسان عن طريق التوفيق بين مطالب الجسم والعقل والحياة.
- تمدين الأطفال وتطبيعهم اجتماعيا وتهذيب علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع أفراد المجتمع.

• جون لوك (-1704 1632):

عندما يتمّ الحديث عن حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية كالحريّة والمساواة لا بدّ من الوقوف عند الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، لأنّه يُعدّ من رواد التنوير، كما أنّه هو أوّل من شرح مذهب النظام البرلماني الذي يعتمد على أهميّة السلطة التشريعية ومكانته، لأنّها تعبّر عن الحقّ الطبيعي، أمّا السلطة التنفيذية فتبقى تابعة لها، وبذلك يكون دور السلطة التنفيذية تطبيق القوانين وإجرائها. (غاستون بول، 1998، 108).

وإذا كانت أفكاره السياسية أو الخاصّة بحقوق الإنسان، قامت على قاعدة معرفية واضحة المعالم فأفكاره حول المعرفة قامت على تصوّر ذاته، أي على جانب الحقّ الطبيعي للإنسان، لأنّه رفض القول بوجود أفكار فطرية يولد الإنسان مزوّدا بها سابقا على التجربة الحسيّة، خلافا لما كانت تقوله الفلسفات المثالية، وبذلك فالبشر يولدون بنمط أو شكل طبيعي واحد أي أنّ العقل يشبه الصفحة البيضاء، ولكنّ الأنظمة والحياة والسلطة هي التي يؤثّر فيه، ومن هنا برزت فكرة المساواة في فلسفة لوك السياسية، حيث كان واضحا في تأكيده على تمتّع كلّ فرد بالمساواة في حالة الطبيعة، فهي الحالة التي يعيش فيها الناس طبقا للعقل (تريج، 2005، 55).

وخلاصة هذا الرأي هو أنّ الناس يولدون وهم متساوون في طبائعهم الواعية أي العقل وهذا يعني أنّهم متساوون في عدم المعرفة وبالتالي فهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم بصورة كاملة دون انتقاص منها. (أسلام، 1964، 29).

والمبدأ الثاني الذي يميّز فكر جون لوك هو مبدأ الحرّية، لأنها مسألة طبيعية يولد الإنسان وهو حرّ ولا يمكن مصادرتها بأيّ شكل من الأشكال أو لأيّ سبب من الأسباب، كما أنّها استحقاق وليست هبة من أحد.

وأما المبدأ السياسي الثالث عند لوك فإنّه يقوم على فكرة التسامح والتعايش السلمي بين الأفراد وهذا يرتبط أساساً باحترام حرية الآخرين وعدم مصادرتها أو إلغائها وتهميشها أو تهشيمها أيّاً كانت الاختلافات والخلافات بين البشر، وقد أكّد على أنّ فكرة التسامح تقوم على دليلين أساسيين هما الدليل الخلقي الذي يقوم على حرّية الفرد باعتناق ما يريد وليس لأيّ سلطة منعه من هذا الحقّ، وليس للدولة الحقّ في اضطهاده، والدليل الآخر هو الدليل المعرفي الذي استند فيه إلى احتمالات الخطأ في الفكر والتأمّل.

ووفق هذا النسق السياسي الفكري للوك، بات من السهل الوقوف على البعد التربوي لفكره استناداً للرؤى السياسة التي عرضها في كتابه (أراء في التربية) حيث أبرز الهدف من التربية والغاية الكبرى منها وهي إعداد الفرد للحياة، والحياة هنا بمعناها الواسع استناداً إل المذهب التجريبي الذي يعتبر لوك من أهمّ رواة في الفكر الإنساني، إضافة لما ذكرناه سابقاً حول موقفه من الأفكار الفطرية الذي كانت تقول به الفلسفات المثالية.

وبصورة إجمالية فإنّه بالإمكان الإشارة إلى أهمّ أفكاره التربوية من خلال المضامين أو المرتكزات السياسية الآتية:

- من الملاحظ أنّه ركّز على فكرة الحرّية بشكل مطلق رافضاً أيّ سلطة على الإنسان، وهذه النظرة تعتبر ليبرالية عامّة انعكست على فكرة محتوى المناهج والمضامين المعرفية التي تركّز على الحرّية بشكل كبير وتتيح للفرد الانتفاع والتوسّع في المدارك والأفكار.
- كذلك ارتبط بفكرة الحرية والتسامح رفضه للتربية القاسية أو ما كان يسود في النظام التعليمي في المدارس الإنجليزية في تلك الحقبة، والتي عاشها ممّا جعله يركّز على إعطاء الحرّية والمرونة بما يكفل نموّ المتعلّم بشكل طبيعي دون قهر أو خوف من مصادرة حقوقه (إسلام، 1964، 8) وهذه الرؤية تندرج صلب فهم نموّ المتعلّمين وخصائص القهر السلوكي وأثره عليهم، ممّا قد يؤدّي إلى العجز النفسي عدا أنّه انتهاك لحرّيتهم.

- انسجاماً مع فكرة التسامح التي عدّها من متطلّبات الحياة والتسليم بها، أشار في هذا السياق إلى مفهوم القدوة الحسنة في التربية وتنمية الأخلاق الحميدة، لأثر ذلك في سلوك المتعلّم، وحتىّ يستوعب مفهوم التسامح مع كلّ من المحيطين به على مستوى الأسرة أو الأقران أو المجتمع.
- إنّ نظرتة الوظيفية للتربية وعلاقة ذلك بالبعد السياسي كإعداد المواطن الفاعل والصالح جعلته يطالب بفكرة التنوع في التعليم ومضامينه، فدعا إلى تنوع الموادّ التعليمية وطرق التدريس، بالإضافة إلى التعليم المهني أو الحرفي اليدوي. (بدوي، 1984، 381)، و أصبح هذا التنوع أحد أهمّ ركائز الحقّ في التعليم كما جاء في المواثيق الدولية والتي منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (1966) وحقوق الطفل (1989) وغيرها.

• **جان جاك روسو (1714 - 1778):**

قد يكون جان جاك روسو من الفلاسفة الذين دار حولهم جدل طويل، فإلى جانب الإشادات الكبيرة به نجد في الوقت نفسه، هجوماً عليه و نقداً حاداً له أحياناً، وذلك لطبيعة الأفكار التي طرحها وتناولها في كتاباته، وهذا يرجع لتنوّعها في مجالاتها ومضامينها، حيث نجده كتب عن الموسيقى والفنون والآداب والفلسفة والسياسة والتربية، وإن كانت موضوعاته السياسية والتربوية هي الأشهر والأميز بينها كلّها بل إنّها الأكثر استمراراً.

ومن أهمّ الأفكار السياسية في هذا الجانب أو بوجه عامّ نذكر الآتي:

- مفهوم المساواة التي أرجعها إلى الوضع الطبيعي للإنسان، وهي مسألة بديهية أمّا التفاوت بين البشر فيرجع إلى القوى الضاغطة الأخرى ويعني بذلك القوى السياسية والاجتماعية التي ترفع منزلة البعض وتحتطّ من شأن البعض الآخر. (ربيع، 1994، 310) ممّا يؤكّد أنّ ظروف المجتمع وما يحدث فيه من تفاعلات سوف تشكّل طبيعة الإنسان وتبرز في الوقت نفسه تركيبة المجتمع بصورة قد تبدو غير مقبولة ومنطقية لأنّها خالفت الوضع الطبيعي القائم على المساواة.
- النظر إلى الإنسان من زاوية أنّه حرّ، وهذا هو الأصل في وجوده والحقّ الطبيعي الذي لا جدال حوله، فالعبودية كانت نتيجة سماح المجتمع بامتلاك الإنسان للإنسان ممّا جعله دائم العودة إلى حالته الطبيعية القائمة على الحرّية بل وجب أن يكون دائم السعي إلى تأكيدها والتمنّع

بها، وإذا كان هناك تنازلات كما قال جان لوك فهذا يتم وفق عقد اجتماعي مبرم بين الأفراد والسلطة السياسية، والهدف من ذلك هو تنظيم الدولة والحفاظ عليها لا أكثر، لأنّ هذا كلّه لا يلغي حرّية الإنسان بشكل مطلق وعام.

- يشير روسو إلى العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع، سواء من الناحية السياسية أم الاجتماعية، فالمجتمع بحكم إحاطته وشموله للفرد بكلّ مكوّناته نجده يسهم إسهاما كبيرا في شخصيته، بل إنّه قد يؤصّل مفاهيم وقيما واتجاهات عديدة لا يمكن إغفالها نهائيا، أي أنّ المجتمع بيئة حاضنة تشكّل شخصية الفرد ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، بل إنّه تحدّد نمط سلوكه آخذين بالحسبان طبيعة الإنسان وقدراته الخاصّة، أما تأثير الفرد في المجتمع فهذا يعتمد على قدرته ومكانته وموقعه من منطقة التأثير، فالمفكر أو السياسي أو الثائر قد يكون لهم تأثيرات عميقة في المجتمع سواء من الناحية الإيجابية أم السلبية.

- القول بخيرية الإنسان مسألة جوهرية تنعكس عليها أساليب السلطة السياسية والتعامل مع الأفراد في كلّ شأن من شؤون الحياة، فالإنسان كما يرى روسو خير بطبعه وكلّ ما لحق به من ضرر فكري أو نفسي أو اجتماعي فهو نتاج تفاعل تربية وتنشئة تقوم بها وسائط التربية في الدولة.

وقد انعكس ذلك على الجوانب التربوية والتي منها:

- الغاية من التربية إعداد المواطن الصالح، لأنّ هذا الإعداد سيظهر لاحقا في طبيعة حياته وممارساته كافة، أي السياسية والأخلاقية والاجتماعية، وبذلك وجب أن تسعى برامج التربية إلى تحقيق هذه المبادئ التي تعزّز قيم المواطنة الصالحة، بل إنّه أكّد على أنّ نجاح الجماعة يقوم على ما تقدّمه لأفرادها في سبل الخير والسعادة، وطالما أن الهدف هو المواطن الصالح فلزاما على القائمين على مؤسّسات المواطنة ترسيخ قيمها الصالحة.

- أبرز مفهوم الحرّية رفضه لكلّ سلوك أو تعليم يحدّ من هذا الحقّ، بل إنّه نادى بما يسمّى بالتربية السلبية، أي ترك الطفل يتعلّم ممّا يواجهه من مواقف، بالإضافة إلى رفضه لكلّ ما يمنعه من ذلك، وهذا سينعكس على رفض العقاب البدني أو الإيذاء النفسي والأفكار التي تحدّد من حرّيته أو تشعره بالارتباك والقلق.

- في سياق الحرّية ذاتها ركّز على مفهوم الخبرة الحياتية الواقعية أي التي يعيشها الطفل حينها، من خلال تفاعله معها واستجاباته الحسّية والعقلية لها، بل إنّه استغرب إهمالنا للواقع والتركيز على المستقبل كقوله: نحن نضحّي في تربيّتنا الحالية بحاضر الطفل من أجل مستقبل غير محقّق، أو لا تعطي الطفل درسا شفويا مطلقا ولكن يجب أن يتعلّم عن طريق الخبرة (عبد العزيز، 1965، 99).

- ركّز على قيمة المساواة بين البشر لأنّها طبيعية ويجب أن تكون سائدة سواء في كلّ مناحي الحياة ومنها التعليم والتربية، إذ يقول "وحيث إنّ الجميع متساوون في ظلّ دستور الدولة، فإنّه يجب تعليمهم معا وبنفس الأسلوب، وإذا استحال إقامة نظام تعليم حرّ تماما للتعليم العام، فإنّ التكلفة المفروضة يجب أن تكون على الأقلّ في متناول الفقراء" (ربيع، 1994، 320).

- ركّز على فكرة الجانب الاجتماعي للتربية بالتوازي مع الاهتمام بذاتية الفرد وبذلك لا يتمّ النظر إلى الطفل من زاوية فردية ولكن يجب أن يظهر البعد الاجتماعي وما يتركه من أثر في حياة الطفل وتعلّمه، انسجما مع قوله إنّ التربية يجب أن تُعدّه للمواطنة الصالحة، ويقول في هذه النقطة: "ولا يجب أن يُسمح للأطفال باللعب فرادى، وقد يكون تعليمهم خاصا ولكن ألعابهم يجب أن تكون جماعية لأنّ هذا يعوّدهم على احترام النظام والقوانين والمساواة والإخاء. (ربيع، مرجع سابق).

2. التربية السياسية:

من الغايات الكبرى للتربية إعداد المواطن الصالح، وكما نعلم أنّ مفهوم المواطنة يقوم على منظومة قيم أساسية، منها الانتماء والولاء والفاعلية وغيرها، وكلّها تتمّ وفق معطيات سياسية وقيمية حدّتها طبيعة النظام السياسي، والذي يتطلّع إلى تزويد النشء بمجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات، وهذا ما تقوم به التربية السياسية التي أصبحت متطلّبا رئيسا من متطلّبات التربية وأهدافها في وقتنا الحاضر وهذا يرجع إلى عوامل عدّة منها:

- إنّ التربية معنية بتنمية شخصية الإنسان بجميع جوانبها، وبما أنّ الجانب السياسي جزء منها فلا بدّ إذا من الاهتمام ووضع المبادئ العلمية والتربوية للتربية السياسية كأحد متطلّبات العصر الراهن.

- إنَّ الشَّانَ السِّياسِيَّ جزءٌ من اهتمام الأفراد وهذا ما عناه أرسطو بقوله إنَّ الإنسانَ سِياسِيَّ بطبعه، بالإضافة إلى الحقِّ السِّياسِيَّ كحقِّ أصيلٍ للإنسانِ يقوم على المشاركة في السلطة، سواء بالانتخاب أو بالتشريح أو أيَّة ممارسة سِياسِيَّة أخرى.
- لكُلِّ مجتمع فلسفة وأهداف سِياسِيَّة معيَّنة وهذا يتطلَّب وسيلة فعَّالة لتحقيقها في واقع الأفراد ولاشكَّ أنَّ التربية من أنجح الوسائل، بل إنَّ هناك من يرى أنَّ التعليم مشروع سِياسِيَّ مقصود وموجَّه.
- إنَّ الأفراد بحاجة إلى الانتماء السِّياسِيَّ فإذا لم يتحقَّق لهم يدفعهم ذلك إلى اعتناق أفكار ومذاهب سِياسِيَّة قد تخالف الدولة، لذا فمن الأجدى وجود تربية سِياسِيَّة مؤصَّلة ومدروسة بدلا من الاختيار التلقائي للأفراد، مع التأكيد على الحرِّيَّة السِياسِيَّة وحقِّهم في اختيار نوع العمل السِّياسِيَّ بما يتفق مع الضوابط الدِينية والقانونية والاجتماعية.

تعريف التربية السِياسِيَّة:

تعدَّدت تعريفات التربية السِياسِيَّة والتي منها “ هي التربية التي تهدف إلى تنمية المعارف والمهارات والاتجاهات التي تساعد على تشكيل الممارسات السِياسِيَّة للأفراد في كلِّ مرحلة من مراحل حياتهم، عن طريق الوسائط التربوية المختلفة كالمناهج الدراسية والأنشطة التعليمية ومحاضرات الأساتذة والندوات والمناقشات التي تتمَّ داخل المدرسة وخارجها، إضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة والأحزاب السِياسِيَّة ودور العبادة، وفي عمليَّة مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل التعليم المختلفة وبعد الانتهاء من دراسته الجامعية. إنَّها عمليَّة مستمرة مدى الحياة” (اللقاني والجمل، 1996، 58 - 59).

وتعرِّف كذلك بأنَّها “ عمليَّة إعداد الأفراد لممارسة الشؤون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي والمشاركة في الحياة السِياسِيَّة وإعدادهم لتحمل المسؤولية وتمكينهم من القيام بواجباتهم والتمسك بحقوقهم “ (الشربيني والطناوي، 2001، 377).

ويمكن في ضوء التعريفين السابقين وغيرهما الكثير، القول بأنَّ التربية السِياسِيَّة هي تلك التربية التي تساعد المتعلِّم على فهم النظام السِياسِيَّ والحقوق والواجبات وتكوين الاتجاهات الوطنية والقومية وتدعيم المشاركة السِياسِيَّة في المجتمع. وقد تتمَّ هذه التربية من خلال المؤسَّسات

الرسمية وغير الرسمية، كما أنها قد تكون مباشرة أو غير مباشرة تشكّل مجملها وعيا سياسيا وإعدادا للممارسة الفعلية للعملية السياسية وتحقيقا للمواطنة الصالحة.

نجد براءة تعريف التربية السياسية وتحليله أنها تتسم بالآتي:

- تتضمن معارف وقيما واتجاهات يُراد تعليمها وتعزيزها وتنميتها لدى الأفراد.
- تتضمن وسائل مساعدة في تحقيق التنمية المنشودة والتي تتنوع وفقا للجهة المشرفة أو الساعية إلى تحقيق أهداف التربية السياسية.
- قد تتم بصورة صريحة ومباشرة من خلال مقررات أو ضمنيّة عن طريق الأنشطة المختلفة والمتنوّعة.
- لا تتمّ إلاّ عن طريق مؤسّسات تساعد على تكوينها وقد تكون رسمية مثل المدارس والجامعات ومؤسّسات الدولة أو غير رسمية مثل وسائل الإعلام أو جمعيات النفع العام.
- تتسم بالاستمرارية أي أنها لا تتوقّف عند مرحلة أو وظيفة أو غيرها.
- بالإمكان ملاحظتها من خلال سلوك واتجاهات الأفراد وفعاليتهم في واقعهم أو في القادم من الأيام.
- بأنّ لها أسس قد تتمّ بصورة مقصودة أي وفق فلسفة وأهداف معيّنة أو بصورة تلقائيّة من خلال التفاعل والمشاركة الحياتية.
- تتضمن مجملها جانبا نظريا معرفيا وآخر عمليا تطبيقيا.

أهمية التربية السياسية:

- هناك من يرى أنّ أهميّة التربية السياسية تكمن في الجوانب الآتية (عزب، 1995، 160 - 161):
- تساعد الفرد على تمثّل أخلاق الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه واكتسابها.
 - توجد نوعا من التقارب بين أفراد المجتمع بعضهم البعض أو بينهم وبين السلطة السياسية ممّا يدعم مفاهيم الوحدة الوطنية.
 - تنمية وعي الفرد بالأنظمة الدستورية والحقوق والواجبات.
 - تدريب الأفراد على مفاهيم القيادة وتصريف الأمور وحلّ المشكلات.

- إكساب الفرد الوعي السياسي بفلسفة السياسة وأهدافها.
- إعداد جيل لديه القدرة على المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.
- وهناك من يرى أنّ أهميّتها تكمن بالآتي (فهيمي وشنوده، د.ت، 8-10):
- ترسيخ روح الولاء للمجتمع.
- تعمل على تكوين المقوّمات السلوكية والاتجاهات المتعلقة بها.
- يستطيع الطالب أن يتعرّف من خلالها على سياسة الدولة ودستورها.
- إيجاد القيادات في المجتمع.
- تهيئ الطلاب للدفاع عن المبادئ السائدة في المجتمع.

أهداف التربية السياسية:

لكلّ مجال تربوي بنية معرفية تميّزه عن غيره من المجالات الأخرى والذي لا يتأتى إلا عن طريق تحديد الأهداف العامة للمجال الدراسي أو العلمي، ولا شك أنّ للتربية السياسية أهدافاً تميّزها بصورة جليّة عن غيرها من المجالات، ولا سيّما أنّها تتشكّل من مبدئين أساسيين هما التربية والسياسة، فالتربية تضع إطارها العام من خلال النظر إلى البنية المعرفية (معلومات - معارف - حقائق..) أو القيم السياسية التربوية أو الاتجاهات الإيجابية نحو الدولة والمجتمع والسلطة أو المهارات الأساسية كالحوار والتفكير والتعاون وغيرها.

ومن أهمّ أهداف التربية السياسية:

- تزويد المتعلمين بالمعلومات حول النظام السياسي.
- إعداد المتعلمين للمشاركة في الحياة السياسية.
- تكوين الوعي السياسي لدى المتعلمين.
- تعزيز قيم المواطنة الصالحة.
- تنمية قيم الانتماء والولاء.
- تنمية مهارات التفكير الناقد.

- تنمية مهارات اتّخاذ القرار.
- تكوين الاتجاهات الإيجابية نحو الدولة.
- احترام الدستور والقوانين الوطنية والعالمية.
- تقبّل الآخر.
- احترام الخصوصية.
- احترام حقوق الإنسان.
- تعزيز المسؤولية الوطنية.
- إكساب المتعلّمين مهارات حلّ المشكلات.
- ترسيخ الوعي الديمقراطي.
- تنمية الوعي بنظام الحكم.
- إكساب المتعلّمين الثقافة السياسية.
- تعريف المتعلّم بحقوقه وواجباته.

3. السياسة التعليمية جزء من سياسة الدولة العامة:

لكلّ دولة سياسة عامة تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية بكلّ جوانبها ومتطلّباتها، وهذه السياسة تقوم على مصالح الفرد والمجتمع على حدّ سواء، وتقوم بمعالجة مشكلات الحاضر وفي الوقت نفسه تتطلّع إلى استشراف المستقبل، وعلى ضوءها أيضا تصدر الميزانيات العامة.

كذلك يجب ألاّ يغيب عن الذهن أنّ التعليم يحتاج إلى نفقات باهظة وتكلفة عالية خصوصا إذا كانت الدول تبحث عن تعليم جيّد يتماشى مع متطلّباتها ويحقّق أهدافها، وهنا تكون مسؤولية الدولة عن التعليم، وقد دلّت العديد من التجارب العالمية على سبيل المثال في كلّ من اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وماليزيا وسنغافورة وكوريا وألمانيا وغيرها من الدول، على أنّ التعليم لم يتطوّر إلاّ بعد أن أولته السلطات الاهتمام الأكبر، وسخّرت من أجله كلّ الإمكانيات بمشاركة مجتمعية فاعلة.

السياسة التعليمية:

عرضنا فيما سبق تقاطع التربية والسياسية من خلال الأفكار والنظريات السياسية لبعض المفكرين ومن ثم الايدولوجيا السياسية انطلاقا من الفلسفة الاجتماعية، وفي هذه السطور سوف نتناول السياسة التعليمية لوضوح العلاقة فيها بين السياسية والتربية، حيث أنّها تختلف عن الفكر السياسي والايديولوجيا السياسية التي تمّت الإشارة إليهما من خلال النظر إليهما بعدّهما قاعدة أساسية فكرية ومرجعية ثقافية أو وعاء للأفكار بشكل مطلق وعام و لا تشكّل تحديدا دقيقا، كذلك هما يدخلان في جانب فلسفة التربية وأهدافها بشكل كبير، أي أنّهما يشكّلان منطلقات فوقية معرفية تنعكس في مضامين التربية، وأحد روافد التربية والتعليم بشكل عام.

أمّا السياسة التعليمية فهي أكثر وضوحا لأنّها تقوم بترجمة تلك الفلسفات والرؤى والأهداف إلى أغراض وخطوات تنفيذ وآليات تساعد على التطبيق الفعلي لكلّ المراحل التي تسبقها، أي أنّ لها طابعا إجرائيا وبذلك فهي جزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، بل إنّها مشروع وطني وحكومي تضعه السلطات بالحسبان، وهذا يرجع إلى أنّ التعليم يمثّل أحد أدوات المجتمع التي يعبر عنها بأشكال عدّة، سواء في وثائقها المعلنة والمكتوبة وأهدافها السياسية وخططها وبرامجها التعليمية أو يكون التعبير عنها بصورة ضمنيّة تظهر من خلال برامج التعليم غير الرسمية (الحري، 2007، 20).

وعندما نتكلّم عن السياسة التعليمية وعلاقتها بالسلطة السياسية لا يعني ذلك إطلاقا عزل مكونات المجتمع الأخرى أو فصلها، وعلى وجه الخصوص المجالس البرلمانية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها لأنّها أحد الجهات التي تساعد في صنع السياسة التعليمية، فكلّما كان هناك تشارك وتعاضد بينها جميعا أصبحت عملية رسم السياسة التعليمية تتمّ وفق منهجية منطقية تشاركية، لأنّ السياسة التعليمية مشروع مجتمعي، قد يكون كاملا لدى بعض الدول وغير كامل لدى دول أخرى وهكذا، وعندما تكون مشروعا وطنيا فإنّنا نقصد أنّها لا ترتبط بالأفراد بقدر ارتباطها بالمجتمع.

تعريف السياسة التعليمية:

تعدّدت تعاريف السياسة التعليمية في الأدبيات التربوية ويتّفق معظمها في المضمون ويختلف في الصياغة تبعا لرؤية الكاتب ومرجعياته الثقافية حيث يعرفها Good بأنّها "حكم

مشتق من بعض الأنساق القيمية ومن تقييم الوضع القائم في المؤسسات التعليمية لاستخدامه خطة توجّه القرارات“ (Good, 1973, 206) ويعرفها بدوي بأنها “تصريح عام أو فهم عام تضعه السلطة التعليمية العليا أو هو الطريق الذي يجب اتباعه لقيادة التفكير وإرشاده وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة، وذلك عند اتخاذ قراراتها. وتحدد السياسات المجال الذي يتخذ القرار داخله وتضمن اتفاهه مع الأهداف ومساهمته في تحقيقها“ (بدوي، 1980، 200).

وهناك من يرى أن مفهوم السياسة التعليمية وتعريفاتها تسير باتجاهين أساسيين الأول يركّز على المبادئ العامة وأنها على قمة النظام التعليمي، وخالصة هذا الاتجاه (عيد، 2013، 35) أن السياسة التعليمية:

- حلقة وصل في سلسلة متصلة تبدأ بفلسفة عامة للمجتمع يتم من خلالها تحديد النظرة إلى الحياة والتقدم ومنها يتم اشتقاق الفلسفة التربوية ثم الغايات.
 - عملية لها شقان الأول أنها مجموعة مبادئ تحكم الفعل التربوي، وثانيها إعداد الكوادر البشرية والمادية والمالية لتحقيق الأهداف.
 - في ضوءها يتم اتخاذ قرارات توجّه الخطوات اللاحقة.
- أما الاتجاه الثاني فيركّز على الأهداف والتي تكون بطبيعتها مترابطة فيما بينها ترابطاً قوياً وتعكس متطلبات المجتمع. (عيد، مرجع سابق).

وبصورة إجمالية، يمكن القول بأن السياسة التعليمية هي عملية رسم الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي وتحديد لها بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وتنبثق من فلسفة المجتمع وتطلّعاته وآماله التي يسعى إلى تحقيقها، وتكون كذلك أداة لتحقيق التقدم وتنظيم مسار النظام التعليمي وتحديده، ويجب أن تصاغ بقرارات وتشريعات مكتوبة بأسلوب علمي يبعدها عن الغموض والضبابية من أجل ضمان وضوحها، وتكون مرجعية كاملة للاستراتيجيات والخطط التربوية التنفيذية، وأن تكتب وفق معايير يمكن من خلالها الحكم عليها بالنجاح أو الإخفاق. (الحري، 2007، 17).

أهمية السياسة التعليمية:

تأتي أهمية السياسة التعليمية من الزاوية التربوية والسياسية على حدّ سواء وذلك لدورها الكبير في توجيه النشاطات والأفكار السياسية والتربوية، وهذا يرجع إلى موقعها في المنظومة التربوية والتعليمية، فهي تأتي بعد الفلسفة والأهداف وقبل الاستراتيجيات والخطط، وبذلك نجد أنّها تحوّل المبادئ والأفكار التربوية النظرية إلى آليات عمل من خلال أطر تشريعية وقانونية من المفترض أن تشارك في صياغتها وإعدادها كلّ مكوّنات المجتمع، وهذا يعني توسيع دائرة المشاركة في صنع السياسة التعليمية، وبذلك فهي تساعد على تحليل الإطار الفكري للتربية وتسترشد بالسياسة العامة للدولة، ثمّ تقوم بتحديد الأولويات في ضوء واقع واحتياجات الدولة، كما تظهر أهمية السياسة التعليمية في عمليّة التخطيط للمراحل التعليمية وتحديد أهداف كلّ مرحلة، بالإضافة لوضع الخطط وتحديد المبادئ والقيم والجوانب الإدارية (بكر، 2003، 2).

وبشكل عامّ يمكن تحديد أهمية السياسة التعليمية بالجوانب الآتية (عفيفي، 1990، 64):

- توفّر الشعور بالأمن لجميع العاملين.
- تحفّز على توفير الاستقرار، حيث إنّها لا تتغيّر بتغيير المسؤولين مباشرة.
- توفّر الوقت والجهد والمال على المستويات الإدارية والفئتيّة.
- تيسّر عمليّة صنع القرارات التعليمية على المستوى الإداري، حيث إنّها تعمل على توافر المعايير التي تبيّن وزن الحلول المقترحة للمشكلات المختلفة وأهمّيّتها.
- تقضي على الذبذبة وعدم الاتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة المختلفة.
- توفّر الأساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.
- وهناك أيضا من حدّد أهمّيّتها بالجوانب الآتية (حجي، 2002، 315):
- تحدّد السبل التي يجب أتباعها لتحقيق الأهداف العامّة، ومن ثمّ تساعد في تحديد الأهداف الفرعية.
- يمكن في ضوئها اتخاذ القرارات، لأنّها الإطار الذي يتّخذ القرار داخله.
- تقلّل من حدّة المركزية، لأنّها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية عامة واللامركزية خاصة.
- تساعد في علميّات المتابعة والرقابة، وهي قبل ذلك تساعد في توجيه العاملين وتنميتهم إداريا.

وهناك من وضع أهدافا للسياسية التعليمية وإن كانت في حقيقتها تأتي من باب الأهمية، منها (عيد، 2013، 39-40):

- مواجهة المشكلات التعليمية وإشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية لأن السياسة التعليمية تأتي استجابة لتلك المتطلبات والحاجات.
- تساهم في تحقيق الإصلاح التعليمي عن طريق تقديم الحلول للمشكلات التعليمية.
- توجيه العمل التربوي وتحديد مسارات القرارات التربوية واتجاهاتها المنظمة له لتحقيق الأهداف التربوية.
- توفر أساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة.

السمات العامة للسياسة التعليمية:

- نتيجة لموقعها في النظام التعليمي بالإضافة لطبيعتها التشاركية وعلاقتها بالتخطيط وصنع القرار، تتصف السياسة التعليمية بسمات عامة تجعلها أكثر وضوحا وتحديدا، ومن تلك السمات أنها:
- تعكس طبيعة المجتمع وفلسفته وأهدافه وطموحاته المستقبلية، وهي بذلك مرآة لكل مكونات المجتمع ونظمه الاجتماعية.
- تتصف بالتطور والاستمرارية، لأنها تأتي في سياق زمني ومكاني معين وتستجيب لكل المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة.
- تتسم بالمرونة استجابة لما قد يطرأ من تغيرات أو مستجدات أو معوقات، وبذلك تقدم حولا مستمرة.
- عند صياغتها في وثيقة ملزمة تصبح بمنأى عن تغيير الأفراد والأدوار.
- تتصف بشموليتها لمكونات النظام التعليمي وما يدخل في إطارها من أهداف التعليم وخطته ومراحله والمناهج الدراسية بالإضافة للجوانب البشرية وغيرها.

التربية والسياسة والتأثير المتبادل:

بداية لا بد من التأكيد على حقيقة مسلم بها، وهي أن العلوم الإنسانية إجمالا محورها الإنسان بجانبه الفردي أو المجتمعي، وهذا يشمل تفكيره وخصائصه النفسية وعلاقاته الاجتماعية،

وما يندرج تحتها من سياسة واقتصاد وتربية واجتماع وفلسفة وغيرها، وعندما نقف عند التربية التي تهتمّ ببناء الإنسان وتوجيهه وتهذيبه وإعداده للحياة، فهذا يعني أنّ العلوم الأخرى تتداخل في هذه التربية وتعمل كلّها بصورة متناغمة إن وجدت التوجيه والإدارة الجيّدة سواء على مستوى الحكم والدولة أو مستوى كلّ مجال من المجالات العلمية.

وعندما نأتي للأثر المتبادل بين السياسة والتربية سوف نصل إلى جوانب عديدة تُظهر هذا التأثير بشكل لا لبس فيه ولا غموض، حيث يمكن الإشارة إلى هذا التأثير بالنقاط الآتية (فتحي ووبراوي، 2003، 233):

أثر السياسة في التربية:

1. تحديد فلسفة المجتمع وغايته:

التربية والتعليم بطبيعتهما نشاط إنساني محض يحدثان في وسط بيئي اجتماعي خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال التفاعل بين أفراد المجتمع الذي ينتج عنه نظم اجتماعية لها ميزتها الخاصة، وعن طريق هذه النظم يبرز النظام السياسي الذي يتولّى إدارة الدولة ومصالح مواطنيها وفقا لفلسفة وأهداف يحددها هذا النظام انطلاقا من ماضيه وواقعه ومتطلّباته المستقبلية، وبما أنّ التعليم جزء من هذا المجتمع وله خصائصه التي تميّزه عن النظم الاجتماعية الأخرى فلا بدّ وأن تكون له غاياته واتجاهاته، وهنا يأتي دور السلطة السياسية أو النظام السياسي في رسم هذه الفلسفة وهذه الغايات وتحديدها.

يحدّد ما سبق ذكره لنا الإطار الفكري للتربية من وجهة النظر السياسية بما في ذلك الايدولوجيا وانعكاساتها على السياسة والتربية في آن واحد، ومن هنا يبرز تحديد النظام السياسي لطبيعة التربية الفكرية من حيث هل هو ديني أو علماني، رأسمالي أو اشتراكي أو أيّ طريق أو جانب آخر يتعلّق بفلسفة النظام ونسقه العام.

وفي هذا المجال قد تكون روسيا من الأكثر الأمثلة على تأثير النظام السياسي على التعليمي، فبعد الثورة البلشفية عام 1917 كان هناك تطبيق للمذهب الشيوعي أو الاشتراكي الذي انعكس على التربية بشكل واضح، ولكن بعد الانهيار الذي حدث عام 1990 وما صاحب ذلك من تفكّك للاتحاد السوفياتي وتحوّله إلى جمهوريات، أصبح هناك اتّجاه سياسي جديد يُطالب بالحرية والديمقراطية

وتنمية الإحساس بالمواطنة العالمية مع الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص والتوجيه نحو اللامركزية في التعليم وهذا كله بالطبع يغيّر من فلسفة التعليم وغاياته. (محمد، 2000، 266).

كذلك من التوجّهات الجديدة في فلسفة التعليم وأهدافه المتأثرة بالسياسية بروز الاهتمام بحقوق الإنسان والسلام والحرية والديمقراطية تأثراً بمفهوم النظام العالمي الجديد ومتطلّباته الفكرية والذي بدأ بنهاية الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ثم ما تلا ذلك من أحداث وعنف وإرهاب كان أشدها تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2011 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي شكّلت صدمة سياسية وثقافية وفكرية عنيفة، نتج عنها الشعور بوحدة العالم ومدى التأثير الذي يعمّ الجميع عند حدوث الكوارث، ممّا أكّد أهميّة الاتجاه نحو السلام والتفاهم الدولي كجزء أصيل من المنظومة الفكرية للتعليم، ومن هنا برزت تلك التوجّهات الفلسفية والأهداف التربوية الجديدة إيماناً من العالم أجمع بأهميّة التربية ودورها في إحداث التغيير الفكري وهما يستتبع ذلك من تأثير في سلوك الإنسان والنظر إلى العالم من زاوية إنسانية أخرى، وهذا أيضاً ما قامت به منظّمة اليونسكو وغيرها.

وإلى جانب السياسة التعليمية التي تقدّمها الدولة استناداً إلى الدستور ورؤية النظام السياسي، نجد أنّ بعض الهيئات الإقليمية والدولية تطرح بعض التوجّهات والمقترحات للدول للأخذ بها لأنّها عضو في تلك المنظّمات والهيئات، فعلى سبيل المثال تمّ طرح العديد من المقترحات في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي وضعت بعض الأهداف التربوية وحثّت الدول على الأخذ بها انطلاقاً من التوجّهات والتغيّرات العالمية والتي منها (المنظّمة العربية للتربية والثقافة ، 2008، 39-40):

- ضمان حق التعليم باعتباره من حقوق الإنسان.
- تمكين المتعلّم من أدوات المعرفة وتزويده بالمهارات والخبرات والقدرات الأساسية.
- فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة في مستوى المدرسة والجامعة لربط التعليم بالإنتاج وبالحياة الاجتماعية.
- تنمية قدرات المتعلم.
- بناء القدرات لتقوية الاجتماع البشري من خلال المواطنة.
- تعزيز دور النظام التربوي في تعميق الثقافة والوطنية والقومية.

- ومن الأمثلة التي لها قيمتها في الأدبيات التربوية التقرير الشهير الذي قدّمه إدجار فور بخصوص أهداف التعليم أو المتطلّبات الأساسية والتي وضعها تحت عنوان (تعلّم لتكون) حيث قدّم فريق العمل بعض التوصيات منها (فور وآخرون، 1979، 116 - 118):
- التأكيد على فكرة التربية مدى الحياة.
- إشراك مؤسّسات المجتمع وقطاعات العمل كافّة في الفعاليات التربوية.
- يجب أن يتعلّم الناس بكلّ السبل والوسائل ولا تهتمّ الطريقة التي يسلكها الإنسان.
- أن يسهل النظام التعليمي الشامل المتكامل للمتعلّمين الحركة ضمن حدوده أفقياً وعمودياً.
- الاهتمام بتربية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.
- التوسّع في مضمون فكرة التعليم العام، بحيث يشمل العلوم الاجتماعية والاقتصادية العامة، وكذلك العلوم التقنية والعملية.

2. تحديد محتوى التربية:

يعني الحديث عن محتوى التربية تحديد شكل النظام التعليمي ومضمونه، فالسلطات السياسية غالباً هي التي تحدّد المضامين في كلّ مستويات الدولة ومنها بالطبع مضامين النظام التعليمي، ويظهر ذلك في السلّم التعليمي أو النظام الإداري وسنوات الإلزام وموقفها من فئات المجتمع وتحديد لغة التعليم، إضافة إلى المناهج الدراسية و القائمين على التدريس وضبط أساليبه، فاليابان على سبيل المثال، عندما بدأت إصلاحاتها التربوية العام 1871 حدّدت مبادئ دستورية خاصة بالتعليم منها (تيدمان، د.ت، 20 -22):

- ضرورة نشر التعليم بين أفراد الشعب الياباني ولجميع طوائفه.
- أن يعمّم التعليم جميع مناطق اليابان.
- اعتبار التعليم نوعاً من الاستثمار البشري.
- التركيز على جميع المعارف والعلوم.

وفي العام 1947 عندما صدر القانون الأساسي للتعليم حدّد الهدف الأساسي للتعليم بأنّه يقوم على تربية مواطنين يعتمدون على أنفسهم لدولة ومجتمع مسالمين وديمقراطيين مع احترام القيم

الإنسانية وحظر التفرقة بين المتعلّمين سواء بسبب العرق أو الجنس، كذلك ركّز على المناهج والتعليم الأساسي وتشجيع التعليم الاجتماعي (شريف، 1993، 265 - 266).

3. تحديد الهياكل التنظيمية:

الهياكل التنظيمية في معظم الدول إن لم تكن في جميعها جزء من التنظيم الإداري العام للدولة، والذي قد يكون بني وفق أسس نظرية علمية، وهذا أيضا يتأثر بنمط الثقافة ونوع السلطة السياسية وبطبيعة النظام السياسي. ويمدى المشاركة الشعبية ومستواها في الحكم وبوجود برلمان يشرّع القوانين أم أن الاتجاه واحد يأتي من القيادة العليا.

وعند النظر إلى التعليم والتربية من هذا الجانب قد تكون الإدارة ذات طابع مركزي مثل فرنسا أو لا مركزي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول أوروبا والعالم، ويأتي الأثر هنا في صناعة السياسة التعليمية وإصدار القرارات التعليمية وتنفيذها ومتابعتها، ويبرز بشكل واضح نمط الإدارة التربوية وموقعها من النظام الإداري للدولة وطريقة العمل في ذات وزارة التربية، والأهم هنا مدى فاعلية المركزية واللامركزية وهذا أيضا يرجع إلى طبيعة الدولة وعلاقتها بتمويل التعليم وإشرافها عليه.

4. تمويل التعليم:

الإنفاق على التعليم مسألة أساسية في تطوره، فالتعليم الجيد يتطلب ميزانيات كبيرة، لأنها بطبيعتها نوع من الاستثمار البشري، وإلى جانب الإنفاق لا بد من وجود العقل المخطّط الذي يوجّهه حسب الأولويات والمهامّ وجوانب الإصلاح، لذلك تتفاوت الدول في مستوى مصروفاتها على التعليم وفقا لرؤية السلطة السياسية التي تحكم، والتي تتأثر بتكوينها وبنيتها فهل هي ديمقراطية أم ديكتاتورية وما نوع المشاركة الشعبية ومداهما في صنع القرارات السياسية وعلاقة ذلك بالتربية. وكذلك قد يتأثر الإنفاق بالطابع العام للسلطة السياسية من حيث الأولويات وأهميتها بالنسبة إلى الدولة، فقد يكون موجّها إلى بعض المشاريع التي تفوق الاهتمام بالموارد البشرية ومنها التعليم، بالإضافة إلى مستوى العلاقات الخارجية وقوة تأثير النظام السياسي أو الإقليمي أو الدولي والذي قد يتطلب مصروفات كبيرة في سبيل الوضع السياسي القائم ودعم موقع الدولة. كما أن الإنفاق على التعليم يختلف وفقا لهيكل النظام التعليمي ودور السلطة السياسية.

ففي فرنسا القائم نظامها التعليمي على المركزية نجد أن الدولة تقوم بمعظم التكلفة التي تتعلّق بالتعليم وتسهم بعض السلطات المحلية بنصيب ضئيل، أمّا إنجلترا فيتمّ التمويل فيها عبر وزارة التعليم كسلطة مركزية والسلطات المحلية، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فالعبء الرئيس في تمويل التعليم فإنّه يقع على الجهات المحليّة مع الحصول على بعض المساعدات من الحكومة الفيدرالية (النجار، 2009، 43)، أمّا في ألمانيا فتمويل التعليم يتوزّع بين الحكومة الاتحادية والولايات (النصيب الأكبر من ميزانية التعليم) وبين بلديات المدن والقرى حيث تقوم الولايات بدفع مرتّبات المعلّمين والعاملين ونفقاتهم وكذلك البلديات (عبود وآخرون، 2000، 328).

أثر التعليم في السياسة:

للتعليم انعكاسات كبيرة في بنية المجتمع ونظمه ومكوّناته، وبما أنّ النظم تؤثّر في النظام التعليمي فإننا نجد أنّ للتعليم أيضا تأثيرا واضحا عليها، ومنها النظام السياسي، فمن خلال عملية تغير الأفكار والسلوك والتوجّهات العامة يصبح هناك نمط لكلّ مجتمع سواء بشكل عام أو حتّى في الجوانب الخاصة، ومن تلك الجوانب الآتي:

1. إزالة الفوارق الاجتماعية:

إذا سلّمنا بما ذكرنا في أكثر من موضع بأنّ التعليم من أدوات النظام السياسي في إحداث الوعي والتغيير المجتمعي، ستبرز عملية إزالة الفوارق الاجتماعية كهدف من أهداف السلطة السياسية، والذي يمكن تحقيقه عن طريق التعليم، فنحن إذا استثنينا النظم السياسية التمييزية التي تقوم أو تستند إلى فئة أو طبقة أو طائفة، سوف تستطيع السلطة إن توافرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة أن تحقّق هذه الغاية ونعني بذلك إزالة الفوارق الاجتماعية، وهذه العملية سوف تساعد على التقليل من الفوارق المصطنعة بين الناس، وهنا تكون التربية الدعامة الأساسية في تحقيق أيّ تحوّل اجتماعي يهدف إلى إذابة الفوارق بين الطبقات ويجعل الامتياز في المهارة والعمل لا الثروة أو النسب أو الأصل. (عفيفي، 1987، 17).

كما أنّ هناك مسألة ذات أهميّة كبرى تتعلّق بالحراك الاجتماعي وتغيير مواقع الأفراد في السلم الاجتماعي والذي كان التعليم أحد العوامل المساعدة في تحقّقه، فالطلب الاجتماعي على التعليم كان كبيرا وكان من أهدافه تحقيق الرقيّ والتطوّر وتغيير مكانة الأفراد وهو ما ساعد على

إذابة الفوارق الاجتماعية بقدر الإمكان.. أو أن ذلك أيضا يرجع إلى منطلق العلاقات الاجتماعية ودرجة الانفتاح السائدة والتي أيضا تحكم سلوك واتجاهات الأفراد.

2. المساعدة في نهضة المجتمع وحل مشكلاته:

لا يختلف اثنان في أن للتعليم دورا كبيرا وفعّالا وكبيرا في نهضة المجتمع وفي حلّ المشكلات التي تواجه الدولة، وقد حققت بعض الدول قفزات نوعية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال نجد دول آسيا خير مثال على التطور العلمي والتكنولوجي وهو ما جعلها في مصافّ الدول الصناعية والمتطورة ذات الاقتصاديات المرتفعة، فماليزيا حققت خلال عشر سنوات (1990 - 2000) معدلات نموّ متميّزة، وكذلك الصين وكوريا الجنوبية واليابان وسنغافورة التي رفعت عام 1998 شعار (مدارس تفكر أمة تتعلم) في دلالة على دور التعليم وربطه بنهضة المجتمع، ولو تتبّعنا معظم الدول التي أولت التعليم اهتماما كبيرا وربطته بالواقع الاجتماعي لوجدنا أن التعليم كان هو أساس تطورها وتقدمها فدول مثل اليابان وإيطاليا وألمانيا خرجت بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) من تحت الرماد واستطاعت أن تكون من الدول الكبرى اليوم.

وكذلك لا يغيب عن الذهن دور التعليم في التغيير الاجتماعي والثقافي الذي حدث أيضا لدى كثير من الشعوب والدول، ففي الوطن العربي على سبيل المثال كان للتعليم أثر في القضاء على بعض الأفكار التي لا تناسب الواقع الحضاري اليوم، أو في حلّ بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالنظرة الدونية لبعض الفئات أو الأعمال المهنية أو الحرفية، وقد لا يتسع المجال هنا للحديث عن هذا الجانب لأنه مؤكّد في واقعنا وعشنا أيضا معظم ما فيه.

3. إعداد القوى العاملة:

لكلّ مجتمع احتياجاته ومتطلّباته البشرية، ولا تقوم تنمية بشكل صحيح دون وجود عناصر مدربة وخبرة تمثّل قوى العمل الفعلية، لذلك تأتي أهمية التربية في تزويد المجتمع ومؤسساته المجتمعية كافة بالقوى العاملة، وهذه القوى لا يتمّ إعدادها وتقديمها من الناحية الكمية فقط ولكن من الناحية الكيفية أيضا، وتحمل العملية التعليمية مسؤولية توفير القوى العاملة المدربة والكوادر الفنية والعلمية والإدارية التي تحتاج إليها عمليّات الإنتاج والنمو التكنولوجي (إبراهيم، 2000، 22).

تطوير السياسات التعليمية في الوطن العربي

أولاً: جهود الدول العربية في مجال السياسات التعليمية:

إنَّ المتتبَّع لجهود الدول العربية في مجال التخطيط للتعليم وصناعته، يجد أنَّها جهود كبيرة جبَّارة وبدأت منذ زمن طويل، وزادت وتيرتها قُبيل منتصف القرن العشرين حتَّى يومنا هذا، وكان هذا التخطيط في مجمله يستند إلى التخلُّص ممَّا تركه الاستعمار من آثار، وفي الوقت نفسه يسعى إلى التحديث والتجديد، لذلك نشطت كل الدول في تطوير تعليمها لحظة استقلالها بشكل متسارع، وكانت هناك قضايا ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وجَّهت خطوات التعليم ومسارته، ويعدُّ ذلك نتيجة حتمية ومنطقية للوضع الذي كانت عليه الدول العربية.

ولا شكَّ أنَّ هناك نجاحات كثيرة تحقَّقت بشكل لافت للنظر، وهناك بعض جوانب القصور أملتها ظروف ذاتية وموضوعية، خصوصاً في الدول التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية أو أن الاستعمار تغلغل في بنيتها الثقافية والفكرية بشكل كبير ومؤثِّر، وهو تطلَّب منها السعي الحثيث إلى اجتثاث تأثير الاستعمار من جذوره التي مدها خلال عقود في قلب الأرض العربية.

وقد أدركت الدول العربية أهمِّية التخطيط للتعليم الجيِّد وتحديد أهدافه وسياسته إيماناً منها بدوره في النهوض بمختلف مجالات الحياة ، وهو ما جعلها تتَّجه إلى التعليم بشكل كبير ومتواصل عبر سياسات واضحة المقاصد. وبصورة إجمالية يمكن الإشارة إلى القضايا التي اتَّجهت نحوها سياسات التعليم ومنها:

1. التخلُّص التام من الاستعمار بكلِّ أشكاله، وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
2. التركيز على مفهوم الحدود والوجود، لأنَّ ذلك يشكِّل الأساس القانوني للدولة وهويَّة المواطن.
3. السعي إلى تعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية وتعزيزها، بغرس قيم الانتماء والولاء، وتجسيد مفاهيم اللحمة الوطنية والتماسك الاجتماعي.
4. التأكيد على البعد القومي وتعزيز الانتماء العروبي.
5. تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأشكالها كافة.

6. توفير القوى العاملة الوطنية وإعداد الكوادر البشرية.
 7. التخلّص من الموروث الثقافي والاجتماعي السلبي وما تكوّن بسببه من عادات وممارسات أضرت كثيرا بالإنسان العربي.
 8. بناء علاقات خارجية إيجابية مع الدول الأخرى.
- ولتحقيق هذه الأهداف والتطلّعات المتوقّعة والمأمولة من التعليم في الدول العربية كانت السياسات التعليمية تركّز على جوانب بالغة الأهمّية منها:
1. تعميم التعليم ونشره ليشمل جميع الفئات سواء على مستوى الجنس أو المنطقة.
 2. السعي الحثيث إلى مجانية التعليم ولو في مراحله الأولى.
 3. تجويد التعليم وتحسينه.
 4. التأكيد على هويّة التعليم من خلال اللغة العربية وتعزيز استخدامها في التعليم والإعلام وغيرها.
 5. السعي إلى تنوع التعليم (أكاديمي وفني ومهني..).
 6. توفير الكوادر من الهيئة التعليمية والإدارية.
 7. التوسّع في فتح المدارس.
- وقد استمرّت مثل هذه القضايا تفرض نفسها على التعليم العربي والتخطيط لسياساته، بحيث تجددت الكثير من القضايا خلال السبعين سنة الماضية حتّى يومنا هذا والتي منها على سبيل المثال:
1. بعض المشكلات السياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية.
 2. ارتفاع النموّ السكاني المتزايد.
 3. التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية.
 4. التطوّر المستمرّ في التكنولوجيا.
 5. قضايا ومتطلّبات التنمية البشرية.
 6. مفاهيم حقوق الإنسان ولا سيّما الحقّ في التعليم.
 7. مشكلات البيئة والتنمية.

ولمواجهة هذه القضايا وغيرها بالطبع، قامت الدول العربية بالعمل على تضمينها سياساتها التعليمية، حيث بدأت على المستويين القطري أو الإقليمي، وسعت للتعاون والتكامل فيما بينها، وكانت البداية الأولى بالمؤتمر الثقافي العربي المنعقد في لبنان عام 1947 والذي ركّز بشكل مباشر على موادّ الدراسات الاجتماعية في جميع مراحل التعليم، ثمّ كان المؤتمر الثاني في الإسكندرية وكان يهدف إلى تأكيد وحدة اللغة العربية والمضمون القومي للتعليم، (تاريخ المؤتمرات وموضوعاتها). وقد كان المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي عقد في صنعاء في ديسمبر 1972 بداية منظمة بشكل متكامل وذلك لإقراره وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلدان العربية، والتي تمّت بمتابعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1979 وتضمّنت مبادئ أساسية تركّزت حول: المبدأ الإنساني ومبدأ التربية للإيمان والمبدأ القومي والديمقراطية والتربية من أجل العمل والتربية من أجل الحياة.

وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتطوير هذه الاستراتيجية بشكل مستمرّ تحقيقاً لرغبات الدول ومواجهة التطوّرات والمتغيّرات المحيطة بها، بالإضافة إلى التطوّر في مجالات التربية وعلم النفس وتكنولوجيا التعليم والقضايا العلمية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها.

ثانياً: تقييم سياسات الدول العربية التعليمية:

قد يكون من الإجحاف القول بأنّ الدول العربية لم تكن جادّة بما فيه الكفاية في تطوير سياساتها التعليمية، وهذا ما يتمّ تناوله في بعض الكتابات أو المناقشات، لأنّ الواقع والمسار التاريخي يؤكّدان عكس ذلك تماماً، فالجهود كانت كبيرة ومتواصلة، وقد حقّقت تقدّماً كبيراً في بعضها وتعزّرت في بعضها الآخر لأسباب متعدّدة منها سياسية واقتصادية... ورغم ذلك كانت مستمرّة حتّى يومنا هذا.

وكما أشرنا سابقاً فالدول العربية قامت بوضع سياساتها التعليمية على مستوى القطر أو بالتكامل والتخطيط على المستوى القومي، وقد واجهت تلك السياسات تحديات كبيرة كان لها أثرها الواضح، سواء في واقع الدول العربية أو في آلية وضع السياسات التعليمية وتخطيطها ومنها:

1. كبر حجم المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها بعض الدول العربية وبشكل متفاوت، مما جعلها أمام إرث لا يستهان به بدءاً من التخلّص من الاستعمار وانتهاءً بالتطوّرات المتسارعة.

2. التسرّع في اتخاذ الإجراءات وعمل الخطط التي تحتاج إلى أناة وتفهم ودراسات متعمّقة.
3. كانت في بعضها نقلا أو تقليدا لسياسات دولية أو إقليمية.
4. كانت تعبر عن محتوى السياسة التعليمية وليس عن عملية صنع التعليم.
5. التركيز على الأشكال الهيكلية التنظيمية.
6. الاهتمام بالجوانب الكميّة فقط (زيادة أعداد المتعلّمين - المعلّمين - المدارس.....).
7. عدم ارتباط بعضها بخطط محكمة وإجراءات عملية يمكن تطبيقها.
8. تعثر الخطط الفتيّة المستمرة الخاصة بتقييمها وتطوير متطلباتها.
9. انطلاق بعضها واشتمالها على أهداف كثيرة يصعب تحقيقها في الواقع الفعلي.
10. عدم التركيز في بعضها على الحاجات الحقيقية للمجتمع.
11. عدم استفادة بعضها من نتائج البحوث والدراسات.

ثالثاً: بناء وتطوير السياسات التعليمية في ضوء الواقع وتحدياته:

من مميّزات السياسة التعليمية مرونتها وموّها وقابليتها للتطوير، وهذا يرجع لطبيعتها الديناميكية، وأمام الهدف الذي نسعى إليه من هذه الورقة والمُتصل بتقديم رؤية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، نحاول أن نقدّم تصوّراً حول إعادة النظر في السياسات التعليمية وصياغتها بشكل يتناسب مع متطلّبات الوضع الراهن والأهداف المأمول تحقيقها، وحتّى يتمّ التطوير وتكون هناك سياسة تعليمية واضحة ومدروسة تساهم بشكل كبير في تحقيق الهدف الرابع لا بدّ من دراسة الواقع وتحدياته.

يمثّل الواقع الصورة الحقيقة لما هو موجود، فلا يمكن أن نطلق بوضع سياسات تعليمية دون معرفة الواقع والتحديات التي تواجه التعليم في الدول العربية، ولا يقف ذلك عند المعرفة فقط ولكن لا بدّ وأن يرتبط أيضا بحلول جذرية سريعة، وكأننا نعهد الطريق للسياسات التعليمية ومن ثمّ الانتقال إلى ربط ذلك بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ومن تلك التحديات:

أ. التحديات التربوية وتمثل بالآتي:

- رغم الجهود الكبيرة التي بُدلت لمكافحة الأمية، نجد أنّها عادت بسبب الظروف التي تعرّضت لها بعض الدول العربية.

- نتيجة أيضا لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أصبح هناك تسرب واضح في صفوف المتعلمين.
 - محدودية الإمكانيات التربوية من أبنية وأجهزة وغيرها.
 - تعثر مشاريع تدريب المعلمين والإداريين.
 - عدم القدرة على توفير التكنولوجيا الملائمة والمتطورة.
 - تعثر وتذبذب نسب الإنفاق على التعليم.
 - وجود مشاريع تربوية كثيرة ومتنوعة لم يتم الانتهاء منها، ومع ذلك تدخل عليها مشاريع أخرى.
- ب. التحديات السياسية:**

- لا زالت هناك قضايا سياسية عربية تعاني منها بعض الدول العربية مثل الاحتلال وعلى رأسها دائما القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى محاولة التدخل في الشؤون السياسية العربية.
- معاناة بعض الدول العربية من الاحتقان السياسي والصراع الداخلي، لأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها، لأن التعليم والتطوير في حاجة إلى استقرار سياسي.
- الحراك السياسي الشعبي والمتغيرات المصاحبة لها والتي تفرض نفسها على واقع الدول السياسي، وهذا يتطلب تربية سياسية رصينة تعزز الانتماء والولاء للوطن.

ج. التحديات الاقتصادية:

- المشكلات الاقتصادية والتي أثرت سلبا على جميع مناحي الحياة في بعض الدول العربية.
- قلة الموارد سواء أكانت طبيعية أو غيرها لدى بعض الدول العربية.
- اعتماد بعض الدول العربية على مصادر وحيدة للدخل.
- زيادة السكان وما ترتب عليها من ضغوط اقتصادية ومتطلبات حياتية.
- مشكلات البطالة.
- هيمنة النمط الاستهلاكي في بعض الدول العربية بشكل واضح.
- السعي نحو الوصول إلى الاقتصاد المعرفي.

د. التحدي الثقافي:

- إن النظام التعليمي ناقل للتراث الإيجابي ومحافظ عليه، والذي يستند إلى قيم إنسانية متفاعلة مع الواقع، ولكن نتيجة للتحديات الكبيرة والكثيرة، تسربت العديد من الظواهر السلبية، والتي أثرت

بالطبع على العديد من مكونات المجتمع، ممّا جعل التربية أمام تحديات كبيرة لترسيخ قيم فعّالة وأكثر إيجابية، ومدّ المتعلّمين بثقافة راقية ذات بعد إنساني كبير، تساعد في نهوض الفرد والمجتمع.

- من أهداف التربية المتصلة بالثقافة، عمليّة التثقيف المستمرة للمتعلّمين، لذلك لا بدّ من تزويد المتعلّمين بنوع من الثقافة الإنسانية بأبعادها العربية والإسلامية والكونية وترسيخ كلّ الأطر الثقافية المتصلة بها، إلى جانب الانفتاح على الآخر والاستفادة من الثقافات الأخرى، بحيث لا يكون هناك انغلاق أو تماه.

- بروز مفهوم المواطنة العالمية كأحد متطلّبات السلم العالمي والانفتاح على الآخر والتعايش السلمي وحقوق الإنسان والحريّات الأساسية، ممّا يجعلها أحد أهمّ التحديات التي تواجه التربية وذلك بالتوازن بين مفهوم المواطنة المحليّة والمواطنة العالمية.

هـ. التحدي الاجتماعي:

- بروز ظاهرة التعصّب القبلي والطائفي والمناطقى وغيرها من الصور السلبية التي أثّرت على المجتمع والدولة على حدّ سواء.

- ظهور موجات التطرّف والغلوّ الذي وصل في بعض الحالات إلى حدّ الإرهاب.

- اهتزاز منظومة القيم الاجتماعية وتسرب العديد من السلوكيات غير الأخلاقية، مثل العنف والتخريب والخروج عن الأعراف والقيم الإيجابية السائدة.

و. التحدي التكنولوجي:

- لا أحد يستطيع أن يتجاهل الأثر الكبير الذي طرأ على حياة الإنسان، بسبب التطوّر التكنولوجي الذي نجده أصبح جزءاً من الواقع الحيّاتي، وشمل كلّ صور معيشة الفرد.

- الدور المتزايد والمتنامي للتكنولوجيا كمتطلّب حيّاتي ووسيلة معرفة وتعلّم.

- محاولة الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى صناعتها.

ز. تحديات معرفيات حديثة:

شارت تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى وجوب أن تراعي السياسات التعليمية آفاقاً معرفية جديدة منها (اليونسكو، 2015، 21 - 30):

• عالم شبكات الاتصال الإلكترونية:

تدّ الإحصاءات على أنّ 40% من سكان العالم يستعملون الانترنت، ولا زالت الزيادة مستمرة، وانعكس هذا على صياغة النشاط البشري وحياة الإنسان اليومية في كلّ تفاصيلها بالإضافة إلى تنامي فرص حرّية التعبير والتعبئة الاجتماعية، كما تأثرت مفاهيم الخصوصية والاختراق العديد منها، بل أصبح بعضها منصات رقمية لدعم العنف والإرهاب.

• التقدّم في العلوم العصبية:

إنّ تطوّر الأبحاث والتقدّم المحرز العلمي وخصوصا في مجال العلوم العصبية، وتحديدًا في مجال الدماغ أصبح له أثره البالغ في توجيه العلوم التربوية، ممّا يساعد على تحسين فرص التعليم وتطويره، فعلى سبيل المثال فإنّ المدركات الهامة والمتعلّقة بالفترات الحسّية تشير إلى أنّ تعلّم اللغة يبلغ ذروته أثناء مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى قدرة الدماغ واستجابته للمثيرات الحيوية المحيطة به، وهذا ينعكس على مفهوم التعلّم مدى الحياة، بغضّ النظر عن المرحلة العمرية للإنسان.

من جانب آخر لا بدّ من الربط بين الدماغ ونشاطه وبين البيئة والتغذية والرياضة والترفيه، وهنا يكون الربط بين البدن وصحّته وبين الفكر، إضافة إلى علاقة الجانبين الانفعالي والمعرفي بالدماغ التحليلي والابداعي.

• تغيّر المناخ والمصادر البديلة للطاقة:

يمثّل تغيّر المناخ أحد أهمّ التحدّيات التي تواجه الإنسان على وجه العموم، والتربية على وجه الخصوص، لأنّ هذا يرتبط بجانبين الأول: ما يتعلق بالسلوك وتعديل الاتجاهات والتوعية بالمخاطر البيئية وضرورة البحث عن مصادر أخرى للطاقة الخالية من الكربون والثاني: مساعدة الإنسان على التكيف مع الواقع البيئي الجديد، وهذا يحتمّ إدماج قضايا البيئة والطاقة البديلة في السياسات التربوية.

• الإبداع والتجديد الثقافي:

نتيجة للتطوّر التكنولوجي والانفتاح العالمي أصبحت هناك أمّاط ثقافية وجمالية جديدة لدى الشباب، ممّا عزّز من قضيّة التواصل الثقافي بينهم بشكل خاصّ، وانعكس ذلك على الفنون والموسيقى وطريقة المعيشة والأزياء، نتيجة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وجعلهم أكثر استكشافا ومشاركة في القضايا الدولية والوطنية، وهذا دعم مفهوم التعدّد الثقافي وأصبح من أهمّ معطيات التنمية الإنسانية المستدامة.

وفي السياق ذاته قدّمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رؤية حول موضوعات أو مرجعيات حاكمة لا بدّ وأن تأخذ بها الدول عندما تخطّط لسياساتها التعليمية، باعتبارها ذات علاقة وثيقة في التعليم وتطلّعات الدول، وفي الوقت نفسه هذه مسائل تختصّ برأس المال البشري ممّا يتطلّب إعداد كوادرات يمتلكون معارف ومهارات تؤهّلهم، وانعكاس ذلك أيضا على التماسك الاجتماعي وترسيخ مفاهيم الديمقراطية، وقد تمّ حصرها في اتجاهات ثلاثة سكانية واقتصادية وتكنولوجية ومن تلك المرجعيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015، 26-27):

- نموّ أهمية التجارة الدولية المتزايد، حيث يلاحظ أنّه أصبح مترابطا على المستوى العالمي بجميع الناس والسلع والخدمات بشكل أسرع من أيّ وقت مضى، حيث تضاعف أكثر من عشر مرّات منذ عام 1970 (334 بليون دولار) إلى (3910 بليون دولار) عام 2010، ممّا سيكون له أثر واضح على تطوير المناهج والتعليم المهني والعالي وغيرها.
- تزايد ظاهرة الهجرة بين الدول على مستوى العالم، وهذا بفعل ظروف خاصة وسهولة الحراك الاجتماعي، وقد وصلت نسبتهم 11.5 % من السكان في دول المنظمة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ممّا يجعل التربية تسعى إلى تحقيق جماعات متجانسة وأن تتطوّر في مستوى الخدمات المقدّمة للمتعلّمين لاسيّما ما يتعلّق باللغة والمهارات الاجتماعية والحياتية.
- تأثير المجتمع الرقمي على المجتمعات وتفاعل الأفراد، ممّا ساهم في تغيير مفهوم المعرفة مقابل دور وسائل التواصل الاجتماعي من أدوار في هذا الجانب، وبذلك دخلت كمصادر تعلم مفتوحة وبيئات جديدة وما يرتبط بها من عمليّات فنيّة.
- وفي ضوء هذه المعطيات يمكن التأكيد على الآتي:
- الاستثمار في التعليم والمعلّمين.
- وضع معايير عالية لكلّ المتعلّمين.
- استخدام البيانات لتتبع تقدّم المتعلّمين.
- بناء قدرة المتعلّمين.
- إدراك الدور المهمّ للقيادة المدرسية.
- دعم المتعلّمين والمدارس المحرومة.
- ضمان ساسية رشيدة لصنع السياسة مع آليات مساءلة متّسقة.

السياسات التعليمية وتحقيق الهدف الرابع

إنّ تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يتطلّب جهوداً كبيرة لتحقيقه، ولا شكّ أنّ السياسات التعليمية كما ذكرنا من أهمّ الوسائل التي يجب اتباعها في هذا المجال، ولكي تتمكّن من ذلك، أي تحقيق الهدف الرابع باستخدام آليات مرتبطة بالسياسات التعليمية، من الأفضل السير وفق الخطوات الآتية:

1. فهم مضمون الهدف الرابع:

تشمل التنمية المستدامة ميادين ومجالات جوهرية مثل المجتمع والبيئة والاقتصاد وحقوق الإنسان، وبذلك فهي مسار لتغيير العالم وتحويل أوضاع البشر من أجل حياة كريمة يشارك فيه الجميع نساء ورجالا على نحو فعّال ومتساوٍ في صنع القرارات التي تحدّد وجودهم وتشكّل اجتماعهم ومستقبلهم.

وهي إلى ذلك التزام جماعي وأخلاقي وعملي وسياسي بتوفير احتياجات الناس دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال الآتية على الاستمرار في الحياة. وخلق ظروف ملائمة للعيش المشترك تكون أكثر عدالة وإنصافاً، والانتباه إلى انعكاس الأنشطة الإنسانية على البيئة التي من الواجب الحفاظ عليها وضمان تنوعها.

ويعدّ التعليم ركيزة التنمية المستدامة، وهو الوسيلة ضرورية لتطوير المعارف والقيم والمواقف والاتجاهات والقدرات والسلوكيات وأمّاط الحياة، حتّى تكون أكثر انسجاماً وتناسقاً مع التنمية المستدامة في البلد الواحد وبين البلدان وهو ما من شأنه أن يسهم في القضاء على الفقر بكلّ أشكاله وأبعاده وفي محاربة الظلم وعدم المساواة ويساعد في خلق نموّ اقتصادي شامل ومستدام، وفي دعم الاندماج الاجتماعي.

وتشكّل التربية للتنمية المستدامة رؤية جديدة في تمكين الأفراد والجماعات دون تمييز أو استثناء من المشاركة في صنع مستقبل مستدام، بإيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والنموّ الاقتصادي والتقاليد الثقافية واحترام الموارد الطبيعية والتنوع البيئي. وتهدف إلى تكوين مواطنين مدرّكين لمفهوم الاستدامة وتحدياتها ورهاناتها، مزوّدين بالمهارات والمعارف والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وعندما ننظر إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، نجد أنه عبارة عن أسلوب تربوي وتعليمي جديد بالنسبة إلى الفرد والمجتمع، وذلك بشموليته لمكونات الشخصية الإنسانية في جميع مراحلها التعليميّة وتطوّرها وعمّوها جسميًا وعقليًا وروحيًا واجتماعيًا ونفسيًا. والمطلّح على مضمون هذا الهدف، يجده يعكس جوهر الحقّ في التعليم بشكل واضح وصریح من خلال تأكّيده على أحقيّته ونعني بذلك إتاحة التعليم للأفراد وتمكينهم وتجويده، وهذا ما جعله يأخذ مكانة كبيرة بين الأهداف الأخرى، بالإضافة لارتباطه بها ووجود تقاطعات كبيرة بينها، وقد أكّدت هذه الرؤية على أنّ التعليم محرّك تغيير وتحويل يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وينمّي مهارات التفكير، ويحقّق الاندماج الاجتماعي، ويعزّز قيم الانتماء والولاء والسلام الاجتماعي، وينمّي رأس المال البشري.

2. مراجعة السياسات التعليمية المرتبطة بالهدف الرابع وتطويرها:

ذكرنا سابقاً أنّ للدول العربية جهوداً كبيرة في مجال السياسات التعليمية، وينسحب ذلك أيضاً على جهودها في تحقيق الهدف الرابع وما قامت به من أعمال، ومن المؤكّد أنّها بدأت في التنفيذ منذ فترة، ولكن ضماناً للاستمرارية والإنجاز والتميّز، لا بدّ أيضاً من مراجعة السياسات التعليمية التي تمّ اتخاذها وفق أسس علميّة، أو تقييمها، وذلك باتخاذ الآتي:

أ. تحديد العناصر الأساسية المتّصلة بشكل ومضمون السياسات والتي منها:

- تحديد فلسفة المجتمع ومشكلاته وتطلّعاته.
- فهم الواقع بكّل موضوعية بما يحويه من معطيات.
- تحديد ورسم الأهداف بشكل دقيق، بحيث يمكن فهمها وقياسها.
- اختيار متخصّصين في كلّ المجالات وأن تعكس الرؤية الوطنية.

ب. بناء أو تطوير السياسات وفق المعايير الآتية:

للسياسة التعليمية معايير لا بدّ من توافرها يمكن من خلالها صنعها ثم تقييمها، وهذه المعايير منها (حجي، 2004، 67 - 68):

- **الأساس القومي:**

يجب أن تنبثق السياسة التعليمية من نظام اجتماعي له أبعاده القومية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وتعبر عنه وتطمح إلى تطويره.

- **الأساس المعلوماتي:**

السياسة التعليمية لا تنطلق من فراغ أو خواء ولكنها تستند إلى شبكة من معلومات دقيقة وواقعية ومتوقعة، حول كل ما يحيط بالسياسة التعليمية من بيانات خاصة بالسكان والاقتصاد وطبيعة المجتمع والأموال وطريقة الإعلان عنها.

3. المشاركة الشعبية (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2003، 171):

تنطلق السياسة التعليمية من المجتمع وتعود إليه، لذلك يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية كبيرة، عند صنعها، حيث تشمل كل قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية، وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل من له علاقة وثيقة بالتعليم سواء العاملون فيه أم المستفيدون منه والمتلقون له، فالتعليم الصالح هو طريق المشاركة الاجتماعية والسياسية المسؤولة في حياة المجتمع (التومي، مرجع سابق، 65).

تتأكد أهمية المشاركة الشعبية من حيث كونها حاجة وحقاً من حقوق المجتمع، ويتم ذلك وفق ديمقراطية واضحة ووجود التشريعات والمؤسسات التي تنهض بالمشاركة الشعبية، وكلما زادت رقعة المشاركة الشعبية وتنوعت كان ذلك أجدى وأفضل حتى تمثل المجتمع بصورة كبيرة إن لم تكن متماثلة.

- **الدينامية الاجتماعية (عبد الموجود، 1988، 101 - 107):**

بما أن السياسة التعليمية تنبع من نظام اجتماعي له خصائصه الثقافية وظروفه الحاضرة وآماله المستقبلية، فمن الضروري أن تعكس بوضوح العلاقة الدينامية بين التربية والمجتمع.

- **المرونة:**

يجب ألا تتصف السياسة التعليمية بالجمود، وهذا عكس المرونة التي تتطلبها السياسة التعليمية، حيث تتوافق مع المتغيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، وتراعي الإمكانيات البشرية والمادية للمجتمع، مع الأخذ بأسلوب البدائل.

• الأساس العلاجي للمشكلات:

لا بدّ وأن تتضمن السياسة التعليمية طرقاً واضحة لعلاج المشكلات الأساسية التي تعترض حركة التعليم.

• المناخ المناسب:

حتّى تنجح السياسة التعليمية يجب اختيار الأوان المناسب لها، وهذا يرتبط بصورة وجاهزية المناخ الذي ستبدأ به الجهات المعنية في تنفيذها، لأنّه من الخطأ وضع سياسة تعليمية في مناخ وظروف غير مناسبة، وقد تكون هذه الظروف مادية أو بشرية، وسينعكس ختماً ذلك سلباً على نجاح السياسة التعليمية، وقد واجهت العديد من الدول مشكلة عدم ملاءمة الظروف، فعلى سبيل المثال واجهت السياسة التعليمية في بلدان القارة الأفريقية بعض العقبات بسبب استخدامها معايير فرضها الاقتصاد العالمي المتقدّم ممّا أثر على النظم التعليمية وجعل مستواها يتدنّى (ندوي، 1997، 92).

• المأسسيّة: (علي، 1991، 15):

يجب أن تقوم السياسة التعليمية على بناء ونظام مؤسسي متكامل، أي ألا ينفرد شخص معين بصنع ووضع الفلسفة والأهداف والسياسة التعليمية، أي كان موقعه، لأنّ العمل المؤسسي له ضوابطه وقدراته على الفهم والتفعيل بشكل أفضل.

• الشمولية (فتحي وبردراوي، مرجع سابق، 260):

نظراً للترابط الوثيق بين أجزاء منظومة التعليم، يجب أن تتّصف السياسة التعليمية بالشمولية، لأنها تعبرّ في الأساس عن مجموعة متنوّعة من السياسات الفرعية المرتبطة بكلّ مجالات العملية التعليمية، وبعلاقة النظام التعليمي بشكل كامل بالمجتمع، لذا يجب أن تمثل كلّ أطراف العملية التعليمية.

• الواقعية:

تعدّ الواقعية أحد ضمانات نجاح السياسة التعليمية، والواقعية هنا قد تكون في دقّة البيانات والمعلومات ووضوحها أو في توافقها في أهداف السياسة التعليمية وأهدافها مع الإمكانيات المتاحة، حتى لا يتمّ وضع سياسة منفصلة عن الواقع ومن ثمّ يصعب تنفيذها ويؤدّي هذا بالطبع لضياح الوقت والجهد والمال.

• الاستمرارية:

عند وضع السياسة التعليمية يجب مراعاة صفة الاستمرارية، وبذلك يلزم تواصل الجهود التي تسير في اتجاه أو اتجاهات عدّة متساندة لتحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك ترابطها واستمراريتها بالسياسة التعليمية السابقة عليها واللاحقة بها، من أجل تأكيد الاستمرار وعدم الانفصال ومن ثم قد يكون التوقّف.

• التوثيق:

يعدّ توثيق السياسة التعليمية من المعايير المهمة، وذلك لأنّه يحدّد مسار العمل ويجتبه العشوائية، كذلك تعدّ مرجعا ثابتا لا يتبدّل أو يتغيّر بتغيّر الأشخاص مهما كانت مسمّياتهم الوظيفية أو مكانتهم، لأنّه من غير المنطقي السير دون وثيقة مكتوبة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة أو للتأكد من التقييم المستمرّ.

4. تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع:

في ضوء ما تمّ عرضه حول مفهوم الهدف الرابع وجوهره ووضع السياسات التعليمية نستطيع أن نضع تصوّرات وآليات حول السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق الهدف الرابع على النحو الآتي:

الغاية الأولى - ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، يؤدّي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعّالة بحلول 2030.

ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية اتخاذ إجراءات تشمل التشريعات والقوانين والجوانب التنظيمية والإدارية منها:

المتطلّبات التشريعية والقانونية:

- أ. النصّ على الحقّ في التعليم في دستور الدولة بشكل صريح، يكون مضمونه أن تتكفّل الدولة بالتعليم للجميع، وأن يكون إلزاميا ومجانيا، وبذلك فهو يحقّق مبدئين أساسيين من مبادئ التعليم هما:
- ديمقراطية التعليم: ونعني به أن يتمتّع الجميع بحقّ التعليم دون استثناء للذكر والأنثى وذوي الإعاقة والمناطق النائية، دون تمييز يذكر بسبب الأصل أو العرق أو الدين أو النوع.

- تكافؤ الفرص التعليمية: ويقصد به أن تكون الفرص التعليمية مقدّمة للجميع بالتساوي سواء من المباني أو المناهج أو الأدوات وغيرها.
- ب. إصدار أو تحديث قانون للتعليم يحدّد:
 - الجهة المسؤولة عن التعليم رسمياً.
 - تحديد مسؤوليات الوزارة المعنية بالتعليم بالتوظيف والمناهج وغيرها.
 - أهداف التعليم في الدولة.
 - المراحل التعليمية.
 - مجانية التعليم وإلزاميته.
 - المركزية واللامركزية في التعليم.
 - السلم التعليمي.
 - الخطط الدراسية.
 - المعلمين ودرجاتهم الوظيفية وطبيعة عملهم.
 - التقسيم الإداري.
- ج. إصدار أو تحديث قانون إلزامية التعليم يحدّد:
 - مراحل التعليم الإلزامية، مع إمكانية زيادة المراحل لاحقاً حسب ظروف الدولة.
 - مسؤولية وليّ الأمر وإحاقه بالمدرسة.
 - العقوبات المنصوص عليها بمن لا يتقيد بإحاق ابنه بالتعليم.
 - الفئات المعفاة من الإلزام.

المتطلبات الفنيّة:

1. تحديث فلسفة التعليم وتطوير أهدافه:

تنبثق فلسفة التعليم من الفلسفة الاجتماعية في الدولة، والتي تقوم على أصول اجتماعية ودينية واقتصادية وفلسفية وسياسية ونفسية وبيولوجية، واليوم أصبحت هناك العديد من العوامل التي تشكّل التعليم في المجتمع ومن أهمّها:

أ. الدين.

ب. الهوية الوطنية والقومية.

ج. طبيعة النظام السياسي وشكله.

د. الدساتير والقوانين الوطنية.

هـ. مبادئ حقوق الإنسان.

و. الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ز. التوجّهات السياسية للدولة.

ومن هذه الفلسفة تتم صياغة أهداف للتربية تتدرّج من الأهداف العامة إلى أهداف المراحل الدراسية بالإضافة إلى أهداف المناهج. ويجب أن تكون صياغة الأهداف وفق أسس ومعايير عامة تحددها وتجعلها أكثر إجرائية، ومن تلك المعايير أن تكون الأهداف:

أ. مشتقة من فلسفة المجتمع تعكس تطلعاته وأهدافه.

ب. واضحة ومحددة وليست فضافة أو مصوغة بشكل ضبابي أو سيولة لغوية.

ج. يمكن قياسها لدقتها.

د. قابلة للتطبيق والتقييم والقياس.

هـ. تراعي حاجات المتعلمين ومتطلباتهم وقدراتهم.

وعند الشروع في صياغة الأهداف يجب أن تشتق من مصادر عدّة من أهمّها:

أ. الدين.

ب. طبيعة المجتمع ومكوّناته وحاجاته.

ج. طبيعة العصر.

د. حاجات المتعلمين.

هـ. المستجدات التربوية في مجالات الفلسفة وخصائص نموّ المتعلمين وتكنولوجيا التعليم وغيرها.

ومن التجارب العالمية في هذا المجال: (جميع التجارب مرجعها تقرير منظمة التعاون الاقتصادي 2015):

- أ. قامت بولندا بتعديل قانون التعليم المدرسي (2011):
 - يكون التحاق الأطفال إلزاميا في الخامسة من عمرهم منذ العام 2011.
 - في العام 2015 و2017 يحقُّ للأطفال في عمر الثالثة والرابعة الالتحاق بالتعليم المدرسي.
 - في العام 2013 أُجرت تعديلا على القانون، بحيث وضعت حدودا على الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور.
 - تخصصّ الدولة منحا مالية للحكومات المحليّة.
- ب. في مجال الإنصاف:
 - أصدرت تشيلي قانون التعليم العام 2009، الذي يمنع القبول في المدارس على أساس الدخل أو الأداء.
 - قامت إنجلترا بوضع سياسة تعليمية لزيادة المدارس المجانية في العام 2013 وهي مدارس مستقلّة تمّولها الحكومة.
- ج. في مجال تحسين أداء المتعلمين:
 - اتخذت النمسا سياسات تعليمية عن طريق الاستراتيجية عام (2012) للحدّ من تسرّب الطلبة.
 - قامت اسبانيا بوضع سياسة تعليمية تهدف إلى الحدّ من تسرّب الطلبة من خلال الخطة الوطنية، وقد نجحت في التقليل منها.
 - 2. إصدار أو تحديث وثيقة السياسة التعليمية.
 - 3. بناء نظام تعليمي وفق معايير علمية ومنهجية على النحو الآتي:
 - أ. معايير المتعلّم بحيث يجب أن تكون:
 - شاملة: تغطّي مختلف جوانب النموّ لديه (المعرفية - العقلية - المهارية - الثقافية - الوجدانية - الحياتية...).
 - موضوعية: لا تركز على جوانب نمائية على حساب جوانب أخرى، إمّا تعطي كلّ جانب نماء وزنه حسب أهميته لمرحلة نموّ المتعلّم ومرحلة دراسته.

- مستمرة ومتطورة: يمكن تطبيقها لفترات زمنية طويلة نسبياً ويمكن تعديلها في ضوء التطور في العلم والتكنولوجيا وفي منظومة التعليم.
- قابلة للقياس: تستخدم في مقارنة مخرجات العملية التعليمية التعلمية المتنوعة بتلك المعايير المقننة للمتعلم لتحديد مستوى جودة هذه المخرجات.
- أخلاقية: تستند إلى الجانب الأخلاقي، وتراعي عادات المجتمع العربي والوطني وسلوكياته.
- داعمة: باعتبارها آلية لدعم العملية التعليمية التعلمية وتطويرها.
- وطنية: تخدم أهداف الوطن وقضاياها وألوياته.
- ب. معايير المعلم: والتي تساعد على:
 - توظيف المعرفة والمهارات والاتجاهات في المناهج التعليمية.
 - دعم قدرة المعلم على حلّ المشكلات التعليمية والتعلمية واتخاذ القرار والتفكير بأنواعه كافة.
 - المساهمة في بناء قاعدة معرفية عريضة لدى المعلم تتسم بالتكامل والفعالية.
 - تحقيق الالتزام بالتميز في التعلم والقدرة على المتابعة.
 - دعم القدرة على التجديد والتطوير المستمر.
 - تحديد الأهداف الواجب تحقيقها.
 - تقديم مادة علمية للمعلم وللمتعلم.
 - تقترح طرائق التدريس.
 - تبين الوسائل التعليمية.
- ووفقاً للأدبيات التربوية الحديثة فإنّ المعايير تستند إلى الجوانب الآتية:
 - المجال المعرفي: ويقوم على معرفة المعلم بالجوانب الآتية:
 - فلسفة الدولة في التربية وأهدافها والمناهج التعليمية.
 - محتوى المنهج الذي يقوم بتدريسه.
 - طرق وأساليب التدريس.

- القياس والتقويم.
- خصائص نمو المتعلمين.
- التخطيط وإعداد الدروس.
- المجال المهاري: بحيث يلمّ المعلم بالمهارات الآتية:
 - تصميم خبرات تعليمية داخل الصف وخارجه.
 - إعداد الدروس.
 - تحديد الوسائل المعينة.
 - استخدام التكنولوجيا.
 - إدارة الفصل.
 - مهارات الاتصال والتواصل.
 - تنظيم البيئة الصفية.
 - العمل بروح الفريق.
 - بناء شراكات مع الأسر والمجتمع.
 - توظيف معرفته بتحفيز المتعلمين ودعمهم.
 - مهارات التفكير واتخاذ القرار.
- المجال القيمي والوجداني:
 - اتباع الأسلوب الديمقراطي في التعليم.
 - الالتزام بأخلاقيات المهنة في الأداء والمظهر واللوائح والأنظمة.
 - الموضوعية والشفافية في التعامل مع الطلبة والمواقف التعليمية.
 - مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.
 - استخدام أسلوب العلاقات الإنسانية مع جميع العاملين.

ج. المناهج الدراسية:

حتى تكون المناهج الدراسية ذات جودة عالية يجب أن تتمّ بطريقة منهجية عملية وفق معايير وأطر عامّة تراعي الآتي:

- تُبنى وفق أسس نظرية علمية بحيث:
- تعتمد على فلسفات تربوية ونظريات علم النفس الخاصة بالتعليم والتعلّم.
- يعتمد على نظرية منهجية في تصميم المناهج وتنفيذها.
- تراعي الفروق الفردية بحيث:
- تناسب جميع مستويات الطلبة.
- تشتمل على خبرات وأنشطة متنوّعة.
- تساعد في بناء اختبارات للفروق الفردية بين الطلاب.
- تساعد المتعلّم في توظيف المعرفة والمهارات والاتجاهات في المناهج التعليمية.
- تدعم قدرة المعلّم والمتعلّم على حلّ المشكلات التعليمية واتخاذ القرار والتفكير.
- تسهم في بناء قاعدة معرفية عريضة لدى المتعلّم بالكامل والفاعلية.
- تساعد في دعم القدرة على التجديد والتطوير.
- تحدّد للمعلّم الأهداف الواجب تحقيقها.
- تقدّم مادّة علمية للمعلّم وللمتعلّم.
- تقترح طرائق التدريس على المعلّم لاستخدامها.
- تبيّن الوسائل التعليمية.

من التجارب العالمية في السياسات المتعلّقة بالمناهج الدراسية:

- اتبعت فنلندا (2012 - 2016) إصلاحاً منهجياً من التعليم قبل الابتدائي إلى الثانوي.
- حدّدت كلّ من هنغاريا واليابان سياسات تعليمية خاصّة بالمنهاج الوطني من خلال تحديد أهم المهارات التي يجب أن يتعلّمها الطلاب ومنها: التواصل، والتطوُّع، والثقافة الرقمية وغيرها.

د. الإدارة المدرسية:

للإدارة المدرسية دور فاعل وكبير في نجاح العملية التربوية والتعليمية، وعند التخطيط لعمل الإدارة المدرسية لا بدّ من تحديد مجال عمل مدير المدرسة وفق معايير ومؤشرات تدور حول الجوانب الآتية:

- وضع الخطط والسياسات العامة في المدرسة، تضم مشاريعها داخل وخارج المدرسة خلال العام الدراسي.
- تنفيذ تلك الخطط والسياسات بأسلوب علمي تشاركي متكامل.
- متابعة العمل في المدرسة سواء على مستوى السياسات والخطط أو الأعمال اليومية الروتينية.
- متابعة وتقييم الهيئة التعليمية والإدارية.
- متابعة تنفيذ المناهج وتقييمها.
- تسيير الأعمال والمالية والميزانيات.
- التواصل مع البيئة المجتمعية وإقامة شراكات عمل.
- من التجارب العالمية الخاصة بالإدارة المدرسية:
- أصدرت تشيلي عام (2011) قانون الجودة والإنصاف في التربية، لتحسين مستوى القيادة المدرسية عن طريق: اختبارات مفتوحة وزيادة الرواتب والاستقلالية والتقويم.
- اتبعت البرتغال سياسات تعليمية في مجال القيادة المدرسية (2012) تحدّد آلية اختيار مديري المدارس، بالإضافة إلى التدريب الإلزامي لهم.
- قامت استراليا بوضع معايير مهنية لمديري المدارس تهدف إلى تعريف المهنة وممارستها ودورها.

هـ. المبنى المدرسي:

- لمبنى المدرسة أثر كبير في حدوث عملية التعليم والتعلّم، لذلك لا بدّ وأن يصمّم وفق معايير فنيّة عالية الجودة تراعي الآتي:
- جوانب الأمن والحماية من الأخطار والحوادث.

- كرامة الإنسان وخصوصيته.
- تيسير عملية التواصل بين أركانه.
- تتوافر أماكن التهوية والضوء وغيرها فيه.
- وجود ساحات كبيرة.
- أعداد المتعلمين ومساعدتهم في تحقيق نموهم.
- جودة الفصول وسعتها.
- وجود مرافق وبنية تحتية كافية ومناسبة.

الغاية الثانية: كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان بحلول عام 2030 فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.

تشير معظم الأدبيات التربوية والنفسية إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة، مرحلة تفتح بالنسبة إلى الطفل باستقلاليته البيولوجية والاجتماعية، لذلك وجب أن تكون فترة تحفيز واستثارة لكل طاقاته، بإعطائه إمكانية استكشاف احتياجاته وحركته وإظهار اهتمامه بالأشياء والأفراد من حوله، ومن أهم متطلباتها أن تكون ثرية بالمكونات المحفزة والمعززة للتعلم، وأن تحقق للطفل السعادة والأمن، مما يساعده على تحمّل المسؤولية واكتساب عادات صحيّة واجتماعية جيّدة، وتعلّم لغته وتنمى لديه الملاحظة والانتباه والإدراك ومعرفة الأرقام والأشكال الهندسية والمكان والزمان.

المتطلبات التشريعية والقانونية:

- أ. إصدار قانون أو تشريعات تنصّ على إتاحة فرصة التحاق جميع الأطفال دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة وغيرها.
- ب. مجانية رياض الأطفال.
- ج. إلحاق مرحلة رياض الأطفال بالسلم التعليمي.
- د. إلزامية مرحلة رياض الأطفال.

- هـ. رفع قيمة الموازنات المرصودة لرياض الأطفال.
- و. إشراك القطاع الخاص في تمويل موازنة رياض الأطفال.
- ز. إشراك مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ برامج رياض الأطفال.
- ح. دعم الأطفال الآتين من أسر فقيرة وتشجيعهم.
- ط. دمج الأطفال من ذوي الإعاقة مع الأسوياء.
- ي. التوسّع في إنشاء رياض الأطفال.

متطلبات إدارية وفنية:

أ. صياغة فلسفة وأهداف جديدة لمرحلة رياض الأطفال:

بحيث تتركز فلسفة التعليم في رياض الأطفال على معطيات كثيرة تأتي في طليعتها وأهمها الحق في التعليم، والانتقال من فكرة المساعدة والرعاية إلى المنهج الحقوقي للطفل وهو المنهج المستند إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل 1989، وتأتي أهمية المنهج الحقوقي بالنسبة إلى الطفل في أنه:

- يحدّد مسؤولية الدولة والتزامها بتطبيق حقوق الطفل ووضع آليات التنفيذ الخاصة بها.
 - يراعي مبدأ تكامل حقوق الطفل دون تجزئتها، وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
 - يساهم في حماية الأطفال الفقراء والمحرومين.
 - يؤكّد على مبدأ الحق باعتبارها ملكا للإنسان وليس هبة أو عطاء من أحد.
- كذلك الحال بالنسبة إلى أهداف مرحلة رياض الأطفال، بحيث يجب أن تراعي ما جاء في اتفاقيات حقوق الإنسان وخصوصا حقوق الطفل، والتي تؤكّد على حقّ الطفل بالرعاية والتعليم والتدريب والتأهيل وتنمية جميع جوانب شخصيته، وقد ركّزت معظم الدراسات التربوية والنفسية على مجالات عامّة لأهداف رياض الأطفال والتي منها المساعدة في:
- إكساب الطفل العادات الصحية والاجتماعية التي تؤهله للعيش بصحة جيدة واندماج اجتماعي.
 - نموّ الطفل الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي والروحي.

- النمو اللغوي وتعرّف الحروف.
- الإحساس بالأرقام ومعرفتها.
- تنمية الإحساس والتذوق الفنّي والجمالي.
- تعزيز الانتماء والولاء.
- تحمّل المسؤولية.
- الشعور بالاستقلالية.
- ب. توفير بيئة صالحة وآمنة ومحفّزة لتعلّم الطفل وهذا يتطلب:
 - وضع مواصفات فنّية خاصة بمباني رياض الأطفال.
 - اشتغال المبنى على قاعات كبيرة متعدّدة الأغراض وساحات مناسبة للعب والحركة.
 - تحقيق الشعور بالكرامة والراحة والأمن للطفل.
 - مراعاة خصوصية الأطفال ذوي الإعاقة.
 - وجود آلات وأجهزة لعب تساعد على تفتح طاقات الطفل الجسدية والذهنية.
 - توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والمتابعة الدائمة.
 - أن يكون المبنى جذاباً للطفل ومشجّعاً له.
 - مراعاة عدد الأطفال في غرفة التعليم والابتعاد عن الكثافة الطلابية.
- ج. تأمين وجبات غذائية صحيّة جيّدة، وفق المواصفات الصحيّة العالمية، من حيث الجودة والتنوّع، تقي الأطفال مشاكل سوء التغذية بأنواعها والتي تؤثر على نموهم وتطورهم الجسدي والعقلي، وها يتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية وتنظيمية تنص على إدراج التغذية المدرسية ضمن سياسات وموازنات الدولة.
- د. تكوين كادر بشري متخصص:
 - إعداد معلمات متخصصات برياض الأطفال، لديهن القدرات الآتية:
 - التخطيط للخبرات التعليمية قبل وأثناء وبعد التنفيذ.

- توفير التعلم الحيوي النشط.
- تنظيم البيئة الصفية وتنويعها.
- استخدام أساليب تعلم فاعلة مثل التعلم التعاوني.
- فهم قدرات الأطفال وتوظيفها في التعلم.
- بناء شراكات وعلاقات مع الأسر.
- التدريب والمتابعة أثناء الخدمة للمعلمات.
- وضع حوافز تشجيعية.

من التجارب العالمية الخاصة بالطفولة المبكرة:

- أ. تبنت استراليا سياسة لرعاية الأطفال المحرومين في هذه المرحلة، وفق الإطار الوطني لتطوير الطفولة المبكرة (2009) من خلال:
 - تحديد ستة مجالات ذات أولوية في مقدمتها الصحة والتعلم وطيب العيش.
 - عقد شراكات وطنية لتنفيذ سياستها في هذا المجال.
 - وضع برامج جيدة في الشهور الاثني عشر التي تسبق الالتحاق بالمدرسة.
 - إعداد معلمون جامعيون مؤهلون.
- ب. تبنت تركيا سياسة خاصة برعاية الطفولة المبكرة منها:
 - مشروع (التربية قبل المدرسة) امتد (2010 - 2013).
 - أصدرت عام 2014 قانونا جديدا هدفه تلبية احتياجات طلاب ما قبل المدرسة عن طريق تأسيس نوادي اجتماعية وشخصية خلال الصيف، مع فتح فصول متنقلة للمناطق البعيدة والمحرومة.
- ج. قامت بولندا بتعديل قانون التعليم الإلزامي ليصبح منذ (6) سنوات بدلا من (7).
- د. قامت كل من فنلندا (2010) وكوريا (2012) بوضع سياسات عامة لتطوير مناهج مرحلة ما قبل المدرسة.
- هـ. قدّمت الدانمرك تقويما إلزاميا للتطور اللغوي عام (2010) لكل طفل يبلغ الثالثة من عمره.

الغاية الثالثة: كفاءة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد ميسور التكلفة بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول 2030

1. التعليم التقني والمهني:

تعرف اليونسكو التعليم التقني والمهني بأنه “ التعليم الذي يشمل بالإضافة إلى التعليم العام وأساسياته، دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات والاتجاهات وضروب الفهم والمعارف المتسمة كلها بالطابع العملي للمهن والأعمال في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية “.

ولتطوير التعليم التقني والمهني يجب اتخاذ الإجراءات الآتية:

إجراءات تشريعية وقانونية:

- التوسّع في هذا النوع من التعليم والتخطيط له وربطة بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعّالة.
- إلحاق التعليم التقني والمهني بالتعليم العام وإدخاله مبكراً في التعليم الأساسي.
- ضمان حقّ كلّ من الإناث والذكور بالالتحاق بالتعليم التقني والمهني.
- اختيار نوع التعليم حسب حاجة الدولة.
- ضمان فرص الالتحاق لذوي الإعاقة.

إجراءات إدارية وفنيّة:

- إشراك مؤسّسات الدولة في تخطيط برامج التعليم الفني وتنفيذها ودعمها.
- نشر الثقافة المهنية والتقنية في المجتمع من خلال كلّ الوسائل المتاحة.
- تغيير معايير توجيه الطلاب إلى التعليم التقني والمهني.
- تحسين برامج خدمات التوجيه والإرشاد المهني.
- تصميم مناهج التعليم التقني والمهني لتناسب احتياجات العمل وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لمزاولة المهن في الواقع مباشرة.
- توسيع قاعدة التعليم الأهلي التقني والمهني.

- تنويع برامج التعليم التقني والمهني.
- توفير المُعدّات اللازمة للمدارس والمعاهد.
- تطوير برامج إعداد معلّمي ومعلّمات التعليم التقني والمهني.
- مراجعة التصنيفات المهنية أوّلاً بأوّل حتّى تكون ذات صلة بسوق العمل.
- تحقيق مبدأ الانسيابية القائم على حرّية انتقال الطلبة من مجال إلى مجال داخل التعليم التقني والمهني.

2. التعليم العالي:

- يواجه التعليم العالي في الوطن العربي جملة من الإشكاليات، رغم كلّ محاولات التطوير، وهناك مؤشّرات لفاعلية التعليم العالي منها:
- استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.
 - تحقيق الغايات والأهداف المرسومة له.
 - تأهيل الخريجين للعمل.
 - ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع وسوق العمل والتنمية المستدامة.
 - جودة مضمون ما يقدّمه التعليم العالي.
 - استخدام أنظمة إدارية متطورة من الناحية التكنولوجية والفنيّة.
 - المساهمة في حراك المجتمع وتطوره.
 - تطوّر الفكر والثقافة المحلية.
 - مدّ المؤسّسات والقطاعات بالخريجين المتدرّبين والمهرة في الدولة.
- لتحسين أداء التعليم العالي ونوعية مخرجاته ليحقّق أهداف التنمية المستدامة يجب اتخاذ الإجراءات الآتية:
- إجراءات تشريعية وقانونية:**
- إتاحة فرصة الالتحاق بالتعليم العالي للجميع دون استثناء وفقاً لشروط القبول والاحتياجات.

- تخفيض رسوم الدراسة في التعليم العالي ليناسب الجميع.
- التوسّع في تخصصات التعليم العالي ومجالاته.
- إقامة نظم اعتماد جديّة لبرامج التعليم العالي وتطبيقها بصرامة لضمان النوعية في جميع مؤسّسات التعليم العالي.
- تنوع مؤسّسات التعليم العالي حكومية وأهلية وبتنوع التخصصات والمجالات.
- ضمان استقلالية مؤسّسات التعليم العالي.

إجراءات إدارية وفنيّة:

- تطوير معايير قبول الملتحقين بالتعليم العالي.
- ضمان جودة التعليم عن طريق الاعتماد الأكاديمي.
- استخدام وسائل متابعة وتقييم تتسم بال موضوعية والشفافية.
- تحسين الإمكانيات وتجهيزات التدريس.
- وضع برامج فعّالة لترقية قدرات هيئات التدريس.
- إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسّسات التعليم العالي القائمة بما يؤديّ لتفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككلّ، والتحوّل نحو نمط التعليم العالي المرن المواكب لاحتياجات التنمية.
- تحسين برامج خدمة المجتمع.

تجارب عالمية خاصة بالتعليم العالي:

- قامت نيوزلندا بوضع استراتيجية التعليم العالي (2014 - 2019) استكمالاً لاستراتيجية (2010 - 2015) والتي من أهدافها تحسين نظام التعليم العالي والتمويل والدعم والبحث العلمي.
- أصدرت إيطاليا عام 2014 قانون الإصلاح الجامعي، والذي تضمّن تقوية استقلالية المؤسسة وتقديم رعاية الطلاب ونظام جديد للاعتماد ومعايير خاصة للجامعة التي تقدّم دراسات عليا على مستوى الدكتوراه.

الغاية الرابعة: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030. يتميز العصر الحالي بأنه عصر المهارات بمجالاتها كافة، لذلك أصبح إكسابها من أهم الغايات التي تنشدها المجتمعات، ولتطبيق أو تسهيل هذا التوجّه لا بدّ من اتخاذ إجراءات عدّة منها:

الجوانب التنظيمية والإدارية:

- إدخال المهارات في السياسات العامة للتربية والتعليم في المعلمين النظامي وغير النظامي ومراكز التدريب ولجميع الأعمار.
- وضع خطة استراتيجية خاصّة بإكساب المهارات وفق منهج علمي مدروس.
- تشكيل إدارات وجهات معنيّة بالتدريب على المهارات بأنواعها كافة.
- التوسّع في برامج التدريب ليشمل الجميع الإناث والذكور والأعمار.
- رصد موازنات للتدريب خصوصاً في المجالين التقني والمهني.
- إشراك قطاعات الدولة كافة في تنفيذ المشاريع الحكومية منها وغير الحكومية.
- استخدام نظام الحوافز المادية وغير المادية.
- نشر ثقافة تعلم المهارات وأهميتها.

متطلّبات فنيّة:

- إجراء دراسات حول أهم المهارات المرتبطة بالحياة وسوق العمل ومتطلبات وحاجات الأفراد.
- إعداد مصفوفة تضمّ أهمّ المهارات وهذا تتطلّب الآتي:
- تحديد مستويات تعلّم المهارات وهي:
 - أ. المستوى المعرفي: ويُقصد به المفاهيم والمعلومات التي تشملها المهارة بحيث يوضّح مضمونها ومجالها وأهميتها.
 - ب. المستوى النفس حركي: وهنا يبدأ الإنسان بأداء المهارة بالتدرّج والتدريب حتى يتمّ الاتقان.
 - ج. المستوى الوجداني: وهي النتيجة الحتمية لاكتساب المهارة، حيث يصبح هناك نوع من الألفة والانتماء إلى المهارة ممّا يعزّزها ويصل بها إلى أعلى مستوى.

- تحديد أهمّ المهارات المطلوب إكسابها، والتي تشمل على وجه العموم المهارات الآتية:
 - أ. مهارات عقلية: التفكير بأنواعه: ابتكاري - إبداعي - حلّ المشكلات - النقد - التحليل - التركيب - اتخاذ القرار - التخطيط.
 - ب. مهارات اجتماعية: الاتصال - العمل مع فريق - تحمّل المسؤولية - الحوار والمناقشة - إدارة الوقت.
 - ج. مهارات أدائية: القراءة والكتابة - الفكّ والتركيب - الرسم - الأعمال اليدوية وما يتصل لها - المهارات العملية والتقنية - استخدام الأجهزة.
 - د. مهارات وجدانية: التحكّم بالذات - التقدير - اكتساب القيم - التفاعل الوجداني - الذكاء الاجتماعي.
- تحديد المستويات لكلّ مهارة وتدرّجها والمرحلة المناسبة لها.
- إعداد معلّمين ومدربين متخصصين في مجال المهارات وتعليمها والتدريب عليها.

من التجارب العالمية الخاصّة بالتدريب المهني:

- أ. قامت الدانمرك باتخاذ السياسات الآتية:
 - إصلاح التعليم والتدريب المهني للحدّ من تسرّب الطلاب، بتقسيم المجالات الدراسية إلى 12 مجالاً بهدف تحسين برامج التدريب المهني.
 - وضع سياسة لزيادة عدد الملتحقين في التدريب المهني.
 - توفير التطوير المهني للمعلمين.
 - إشراك أكثر من جهة وقطاع في التدريب والتطوير.
- ب. أقرّ مجلس التربية المركزي في اليابان توصيات تتطلّب عمل سياسات تعليمية تهدف إلى تحسين جودة التعليم والتدريب المهني وتوفيره في جميع المراحل التعليمية.
- ج. قامت سلوفينيا بإعداد مناهج خاصة بالتعليم المهني مع زيادة ساعات التدريب، ويتمّ ذلك كلّه بمشاركة مجتمعية فاعلة مثل الشركات المحلية.
- د. قامت نيوزيلاندا بعمل أكاديمية تجارية (2009) لطلاب المراحل العليا من الثانوية بالتعاون مع مؤسّسات التعليم العالي وأرباب العمل.

الغاية الخامسة: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الحصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة بحلول عام 2030.

من ركائز الحق في التعليم كما ذكرنا سابقا، ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، فعن طريقهما يتم القضاء على التفاوت بين الجنسين وكفالة الحق للجميع دون استثناء، وهذا يتطلب إجراءات عدّة منها:

- إجراءات قانونية وتشريعية:
- تطبيق قانون التعليم الإلزامي.
- ضمان مبدئي ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال التشريعات والمتابعة
- بناء استراتيجيات وخطط وسياسات عامة تشمل الجنسين دون تمييز.
- القيام بحملة توعية ودعم تعليم المرأة وتدريبها.
- إدخال ذوي الإعاقة في السياسات التربوية والتعليمية للدولة.
- متطلبات فنية وإدارية:
- تحقيق التكافؤ من خلال توفير الفرص التعليمية المتاحة للجنسين بالتساوي.
- تحقيق التكافؤ في الفرص بتوفير المباني والمنشآت الخاصة بالتعليم والتدريب.
- وضع مناهج وبرامج تعليمية تدعم مكانة المرأة وتعزز أهمية تعلمها ودورها في المجتمع وأثر ذلك على تطوره.

الغاية السادسة: كفالة أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالا ونساء على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

تمثل مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساس المتين لبناء المعرفة الإنسانية، لذلك فهي اللبنة الأساسية لها، ومن هنا نجد أنها تلعب دورا كبيرا في حياة الإنسان، فهي وسيلته في الوصول إلى العلم والمعرفة، وتساعد بشكل فاعل في نمو الأفراد وتطورهم، بالإضافة إلى أنها تمكّنهم من فهم حقوقهم وتعزز مشاركتهم السياسية.

وفي هذا الجانب تمثل الأمية من أهمّ تحديّات التربية والتعليم، نتيجة العزوف عن التعليم والتسرّب والكوارث والحروب والصراعات التي زادت من نسبة الأمية، لذلك يجب اتخاذ إجراءات كبيرة وعاجلة لمعالجة هذه الظاهرة، وزيادة أعداد الملمّين بالقراءة والكتابة والحساب باتخاذ عدّة إجراءات منها:

إجراءات قانونية وتشريعية:

- وضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الأمية.
- تطبيق قانون التعليم الإلزامي ومتابعة تنفيذه، لمنع عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي والتسرّب.
- إصدار قانون محو الأمية، يحدّد به سنّ الإلزام ومتطلّبات تنفيذه.
- نشر الوعي المجتمعي.
- التوسّع في بناء عدد المراكز.
- إقامة شراكات مجتمعية لمكافحة الأمية.

متطلّبات فنية:

- إعداد مناهج تلاءم متطلبات الدارسين (الكبار) وتتوافق مع سوق العمل.
 - إعداد مناهج تعزز مهارات التعلم والتفكير وتُعد الفرد للحياة.
 - إعداد معلمين متخصصين في مجال تعليم الكبار.
 - بناء خبرات تربوية تعزز مهارات القراءة والكتابة والحساب.
 - إعادة النظر في أساليب التقويم والقياس.
 - الاستفادة من التكنولوجيا وإدخالها في تعليم مهارات القراءة والكتابة والحساب.
 - استخدام طرائق وأساليب تدريس مناسبة وذات فاعلية مرتفعة ومؤثّرة.
- الغاية السابعة: كفاءة أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبد العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول 2030.

يرتبط التعليم بالتنمية المستدامة ارتباطاً عضوياً، وذلك للتقاطعات التي تجمع بينهما بالإضافة إلى أن التعليم هنا غاية ووسيلة، فالتعليم الجيد هو ما تصبو إليه التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه هو وسيلة لتحقيقها، ومن هذا المنطلق لا يمكن تصوّر أي تنمية مستدامة دون تعليم جيد ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص التعليمية.

كذلك نجد أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في بيان ماهية التنمية المستدامة وفعاليتها لأنه يساعد على تحقيق الآتي:

- إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمتدربة في مجالات عدة، وهذا يمثل رأس المال البشري.
 - تكوين الوعي المجتمعي تجاه مكونات التنمية المستدامة، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحوها، مما يعزز برامجها ويساعد على تفعيلها.
 - تعزيز القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والتعايش السلمي والسلام العالمي والديمقراطية.
 - تحسين نوعية الحياة ونمط العيش، من خلال المساهمة في القضاء على الفقر والمشكلات الاجتماعية، مع رفع المستويات الاقتصادية وتشكيل الوعي الصحي والبيئي.
- ولتحقيق هذه الغاية لا بدّ من الآتي:

إجراءات تتعلّق بالسياسيات العامّة منها:

- إدخال موضوعات التنمية المستدامة في السياسات العامة للدولة.
- تضمين السياسات التعليمية التنمية المستدامة وآليات تحقيقها.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بالتنمية المستدامة عن طريق الحملات الإعلامية وغيرها من الأساليب.
- بناء مشاريع وخبرات عن طريق الشراكة المجتمعية.
- رصد الموازنات الخاصة بتطبيق برامج التنمية المستدامة على أرض الواقع.

إجراءات فنيّة:

- بناء مناهج دراسية وفق مفاهيم التنمية المستدامة ومتطلّباتها.
- تضمين المناهج الدراسية قضايا ذات بُعد عالمي مثل: حقوق الإنسان ونبذ العنف والعنصرية وغيرها.

- إعداد كوادر ومعلمين مدربين على تدريس التنمية المستدامة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تعليم التنمية المستدامة.
- إعداد مصفوفة القيم الحضارية المرتبطة بالتنمية المستدامة ومنها:
 - حقوق الإنسان: مفهومها - أهميتها - مصادرها - مجموعة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق التنمية والبيئة وغيرها.
 - المواطنة العالمية: التي تركز على الفهم العالمي للمواطنة والشعور بالمصير المشترك بين البشر، وترتكز على قيم: الاحترام - المحبة - المساواة - العدالة - قبول الآخر - التسامح - التعايش السلمي - الأمن الإنساني - احترام التنوع الثقافي.
 - التربية الدولية: تعرفها اليونسكو بأنها: التربية التي تهدف إلى تحقيق التفاهم والسلام على الصعيد الدولي، والتربية المناسبة مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون الدولي وموضوعات البيئة والتنمية وغيرها.
- الغاية / أ - بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال ذوي الإعاقة والفروق بين الجنسين ورفع مستوى المرافق القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
- تمثل المرافق التعليمية البيئة الفيزيائية والاجتماعية التي تتم بها عملية التعليم والتعلم لذلك نجد أنّ لها دورا كبيرا في تحقيق التعليم الجيد، وتزداد المسألة أهمية في حالات ذوي الإعاقة والتمييز بين الجنسين وذلك لخصوصية كلّ منها.
- وحتى يتم تحقيق هذا الهدف لا بدّ من اتّخاذ الإجراءات الآتية:
- إجراءات قانونية وتشريعية:
 - إصدار قانون خاص بذوي الإعاقة يكون الحق في التعليم جزء منه وينسجم مع الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة.
 - إدماج موضوع ذوي الإعاقة في الخطط الوطنية والسياسات العامة.
 - رصد الموازنات الداعمة للمرافق الخاصة بذوي الإعاقة.
 - مراعاة خصوصية الفروق بين الجنسين عند تصميم المرافق العامة.

إجراءات فنية وإدارية:

- وضع معايير خاصة للمرافق التعليمية تتناسب ومتطلبات التعليم الجيد.
 - إعداد مبادئ تراعي حركة ذوي الإعاقة كتوفير المصاعد والممرات والمساحات.
 - تحقيق متطلبات الأمن والسلامة والحماية من الأضرار.
 - تحقيق الأمن النفسي والمجتمعي داخل المرافق التعليمية وحماية جميع الأفراد من العنف في السلوك اليومي أو في أثناء النزاعات المسلحة كما نصت عليها اتفاقيات حقوق الإنسان على وجه العموم واتفاقيات جنيف الأربع على وجه الخصوص.
 - إعداد كوادرات مدربة للتعامل مع المرافق أثناء الأزمات والكوارث لحماية الجميع.
- الغاية / ب - التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل الدول نموًا والدول الجزرية النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان النامية الأخرى بحلول عام 2030.
- تمثل المنح الدراسية التي تُقدّم للدول الأكثر حاجة وفقراً، أحد أهم ركائز الدعم العالمي لشعوب تلك الدول، ومن أجل هذه الغاية النبيلة تم إنشاء العديد من الصناديق والمبادرات لرفع مستوى المنح كما وكيفا، لذلك فالدول الآن مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالمزيد منها وذلك لما تعانيه العديد من الشعوب من ضعف يصل إلى المستوى الشديد في كل ما يتصل بالتربية والتعليم، ولتحقيق هذه الغاية لا بدّ من اتخاذ الإجراءات الآتية:

الدول المانحة:

- أن تكون المنح من ضمن سياساتها التعليمية.
- رصد الموازنات الكافية لتغطية تلك المنح.
- اختيار الدول الأكثر حاجة وفقراً.
- وضع معايير للاختيار.
- توفير كل سبل التعلم والاندماج المجتمعي للطلبة القادمين من دول مختلفة.

- أن تشمل المنح جميع التخصصات المتاحة الأكاديمية والمهنية والتقنية منها.
- المتابعة والتقييم المستمر لتقدم الطلبة.

الدول المحتاجة:

- رسم سياسات وخطط وطنية توضّح مستوى الحاجة والمتطلّبات.
 - وضع معايير عادلة لاختيار الطلبة.
 - اختيار التخصصات التي تكون الحاجة إليها ماسة.
 - أن ترتبط مجالات المنح مع متطلّبات الدولة وسوق العمل.
 - المتابعة المستمرة لمستوى وتقدّم الطلبة.
- الغاية / ج - تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية النامية بحلول 2030.
- يقوم المعلمون بدور كبير وهامّ جدّاً في نجاح المشاريع التربوية والتعليمية، لذلك لا بدّ من الإعداد الجيّد لهم سواء في كليات الإعداد أو أثناء الخدمة، ومع وجود تدريب مستمرّ عملي وواقعي لرفع مستواهم وكفاءتهم، لذلك لا بدّ من اتخاذ تدابير واضحة خاصة بتدريب المعلمين ومن تلك التدابير:
- وضع سياسات وخطط خاصة بتدريب المعلمين ورفع كفاءتهم.
 - التنسيق بين كليات الإعداد ووزارات التربية والتعليم حول مضامين وطرق الإعداد والمتابعة المستمرة.
 - أن تتضمّن برامج الإعداد جوانب نظرية وأخرى عملية تطبيقية.
 - وضع معايير خاصة بالمعلمين ومؤشّرات لقياس الأداء.
 - وضع برامج خاصة برخصة المعلم.
 - وضع حوافز ماديّة ولا ماديّة لتعزيز التدريب وتشجيعه.
 - استخدام أساليب وطرق متنوّعة للتدريب.
 - مراعاة التوزيع الجغرافي والعدالة في مستوى التدريب.

من التجارب العالمية الخاصة بالمعلم:

- طوّرت الدنمرك سياسة إصلاح برامج إعداد المعلمين للحصول على درجة البكالوريوس في التربية منذ العام 2013.
- قامت فرنسا بإنشاء معهد تدريب للمعلمين عام 2013 قبل الخدمة والتعليم المستمر.
- قدّمت الولايات المتحدة عام (2008) برامج جودة التعليم وهو عبارة عن منحة فيدرالية.
- سعت السويد إلى التطوير المهني للمعلم عام (2013) بزيادة الرواتب في المدارس الإلزامية، وأسّست فئتين جديتين للمعلمين: أستاذ رئيس ومعلم قائد.
- أصدرت اليونان القانون الرئاسي (2013/152) الذي يحدّد الإجراءات والمحكّات لتقويم المعلمين وترقيتهم.

ضمانات التسيير والإنجاز (التوصيات والمقترحات):

إنّ نجاح أي سياسة تعليمية يعتمد على آلية العمل وتوفير متطلّباته، وذلك ضمانا لسيرها وتنفيذها ومن ثمّ سهولة التقييم والتقويم، وفي هذا السياق نطرح بعض التوصيات التي نحاول من خلالها المساعدة في إعداد السياسات التعليمية ومنها:

أولا: توصيات تتعلّق بتخطيط وبناء السياسات:

1. من أسس التخطيط المنطقي للسياسات التعليمية، البساطة والوضوح والابتعاد عن سيولة الألفاظ والضبائية لأنّ ذلك يجعلها أكثر غموضا.
2. تمثّل الواقعية أحد أهمّ أركان نجاح أيّ عمل بشري بما في ذلك السياسات التعليمية، لذلك يجب عند وضعها عدم القفز على الواقع ومشكلاته وتحدياته، وفي الوقت نفسه لا تكون حجم التوقّعات متعالية عن الواقع الفعلي.
3. تحديد الأهداف المراد تحقيقها بشكل دقيق يسمح بفهمها وقياسها.
4. الاستفادة من الخبرات والتجارب العربية المتاحة على مستوى الدول.
5. الاستعانة بالخبرات العربية المتوافرة، لأنّها أقدر على فهم المركب الثقافي العربي.
6. عقد الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بصنع السياسات التعليمية وتنفيذها وتقييمها على مستوى الوطن العربي، وتستطيع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تقوم بهذا الدور.

7. دعم مرصد الألكسو ومدّه بالمعلومات والبيانات والسياسات التي اتخذتها الدول لتعمّم الفائدة بشكل أكبر.

8. إعداد تقرير كلّ سنتين حول التعليم في الوطن العربي، يكون هدفه التحفيز والدعم وليس المحاسبة والمفاضلة.

ثانياً: توصيات خاصة بالسياسات التعليمية للهدف الرابع:

أ. التمويل:

- وفي إطار رؤيتنا لتحقيق الهدف الرابع وفق السياسة التعليمية فهذا يتطلب:
- تطوير سياسات تمويل التعليم وتجديد آلياته لتعزيز التمويلات الداخلية والخارجية.
- اتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية تيسّر حشد موارد القطاع الخاص لتكملة التمويلات العمومية التي توفرها الدولة للتعليم.
- دعم التدبير الرشيد، لضمان شراكات ناجحة مع القطاع الخاص وذلك بعد التطوّر الحاصل في تمويل التعليم في سياقات أخرى وتجارب عالمية ناجحة وما ترتّب عنه من تقدّم ملحوظ في بعض التجارب العالمية

ب. الرصد والمتابعة والتقييم:

- متابعة التقدّم في تحقيق الهدف الرابع، يجب اتخاذ إجراءات وتدابير تشمل:
- تطوير الأطر التشريعية والسياسات الخاصة بإحصاءات التعليم، ومن المناسب تحديد مراكز أو جهات إحصائية وطنية.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد وجمع البيانات وتحليلها .
- إعداد تقارير وطنية حول مؤشّرات تنفيذ غايات الهدف الرابع ودعم استعمالها لمعالجة النقص الحاصل في البيانات اللازمة لمتابعة جدول التعليم 2030.
- ترسيخ الشفافية وثقافة المساءلة والمشاركة وذلك من خلال نشر البيانات الخاصة بالتقدّم في تحقيق الأهداف الوطنية وفي مجال السياسة التربوية، لعموم المواطنين ولمؤسّسات المجتمع المدني والهيئات غير الحكومية بشكل منتظم.

المراجع

1. إبراهيم ناصر وعبدالله الرشدان، مدى تحقيق ديمقراطية التعليم في مدارس المرحلة الأساسية نفي الأردن، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 28، 1995.
2. أحمد إسماعيل حجي، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
3. أحمد إسماعيل حجي، التربية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
4. أحمد إسماعيل حجي، تطوير التعليم في زمن التحديات، القاهرة، مكتبة النهضة 2008.
5. أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979.
6. أحمد حسين اللقاني وعلى الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة، 1996.
7. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980.
8. إدجار فور وآخرون، تعلم لتكون، ترجمة حسن جميل طه ويوسف عبدالمعطي، مكتبة الفلاح، 1979.
9. إميل فهمي وحنا شنودة، التربية والوعي السياسي للطلاب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.
10. جميل صليبا، المعجم الفلسفي - الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
11. جورج سباين، تطور الفكر السياسي - الكتاب الأول، ترجمة حسن جلال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
12. حسين الشريف، التحدي الياباني في التسعينات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
13. حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، دار المعارف، القاهرة، 2000.

14. روجور تريج، " أفكار في الطبيعة الإنسانية - مدخل إنساني، ترجمة وهبة أبو العلا، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، 2005.
15. زينب محمد فريد، دراسات في التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982.
16. سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013.
17. سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية - مفاهيم وخبرات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
18. سعيد إسماعيل علي، أعمدة عشرة لسياسة التعليم، دراسات تربوية، رابط التربية الحديثة، مجلد 6، عدد 33، 1991.
19. سعيد التل، الموجز في مبادئ التربية، دار الشروق، القاهرة، 1993.
20. سهر محمد حوالة، السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2006.
21. شاكرا فتحي وهمام بدرأوي، التربية المقارنة، مجموعة النيل، القاهرة، 2003.
22. صالح عبدالعزيز، التربية وطرق التدريس، دار المعارف، القاهرة، 1965.
23. صلاح الدين محمود عرفة، التوجهات القيمة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، 1994.
24. طارق محمد عبدالوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية " دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية دار غريب، القاهرة، 1999.
25. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.
26. عبد الغفار رشاد، العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 1980.
27. عبدالجواد بكر، السياسة التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003.
28. عبدالغني عبود وآخرون، التربية المقارنة، والألفية الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
29. عبدالمنعم المشاط، التعليم والتنشئة السياسية، مستقبل التربية العربية، عدد 2، القاهرة، 1995.

30. عبدالناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
31. عبدالهادي مبروك النجار، صنع السياسة التعليمية - مدخل تحليلي مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2009.
32. عزت إسلام، جون لوك، دار المعارف، القاهرة، 1964.
33. عصر الأيدولوجيا، هنري يكن، ترجمة محي الدين صبحي، دار الطلبة، بيروت، 1982.
34. عمر التومي الشيباني، التربية وتنمية الذات القومية طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1988.
35. عمر الشيخ وجهاد الخطيب، اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الرابعة في الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 8، الكويت، 1985.
36. عنتر لطفي، الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر، مجلة التربية المعاصرة، عدد 12، 1995.
37. غاستون بول، فن السياسة - نصوص مختارة، تعريب أحمد عبدالكريم، دار الأهالي، دمشق، 1998.
38. فريد تيدمان، اليابان الجديدة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت
39. فوزي الشربيني وعفت الطناوي، مداخل عالمية في تطوير المناهج على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001.
40. فيليب إسكاروس، وعصام قمر، مذهب جديد في السياسة والتربية، المكتبة المصرية، القاهرة، 2009.
41. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
42. كمال محمد المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1979.
43. لطيفة إبراهيم خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

44. لويس لوغرمان، السياسات التربوية، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
45. ليلي محمد عبدالستار علم الدين “ تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر “ دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، مركز التنمية البشرية، القاهرة، 1993.
46. مجدي عزيز إبراهيم، تطوير التعليم في عصر العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.
47. محمد الهادي عفيفي، في أصول التربية، الأصول الثقافية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
48. محمد الهادي عفيفي، في أصول التربية، الأصول الفلسفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990.
49. محمد جواد رضا، العرب والتربية والحضارة، دار القلم، الكويت، 1979.
50. محمد عبدالجواد محمد، اتجاهات التجديدات التربوية، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، مجلد 3، العدد 1، 2000.
51. محمد عزت عبدالموجود، تقويم السياسات التعليمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1988.
52. محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
53. محمد عليوه عزب، “نحو دور فعال لمراكز الشباب في التربية السياسية“ مجلة التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1995.
54. محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي - فلسفاته من أفلاطون إلى ماركس، جامعة الكويت، 1984.
55. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المأزق العربي، قراءة في القضايا العربية، المعاصرة، أبوظبي، 2003.
56. مما ندوي، العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم في أفريقيا، اليونسكو، مجلة مستقبلات، المجلد 27، العدد 1، 1997.

57. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إعادة التفكير في التربية والتعليم، باريس، 2015.
58. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، استشراف السياسات التربوية 2015، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، الرياض، 2015.
59. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، تونس، 2008.
60. مورييس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، دار دمشق، د.ت.
61. نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 51، 1983.
62. نبيل صموئيل، المواطنة والتحديات والطموحات في الدولة الحديثة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2008.
63. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة دار المعارف، القاهرة، 1959.

